أثر المبالغة في التركيب النحوي ودلالته

إعداد الدكتور

حاتم محمد محمد مصطفى

قسم النحـو والصـرف والعــروض

كليـة دار العلـوم، جامعـة المنيا

أثر المبالغة في التركيب النحوي ودلالته

حاتم محمد محمد مصطفى

قسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم، جامعة المنيا

البريد الإلكتروني: hatimmustafa2@gmail.com

ملخص البحث:

استهدف البحث ملاحظة ظاهرة قصديّة خفيّة، لم تُدرس من قبل، ألا وهي المبالغة، فاقتفى أثرها في التركيب النحويّ ودلالته بين جنبات تراثنا العامر، وحرص على تنوّع الشواهد ونماذج التحليل بين القرآن والحديث والشعر. ولقد بلغت الموضوعات الواقعة تحت ظلال المبالغة في هذا البحث خمسة عشر موضوعًا، رصدت لبنات التركيب في سياقاتها الاستعماليّة، بدءًا من الحركة، فالحرف، فالكلمة، مرورًا بالتركيب المزجيّ، والإضافيّ، وصولًا إلى التركيب الإسناديّ، وما ينضمّ إليه من مكمّلات الجملة أو موسّعاتها. ومن ثم كشف البحث عن اهتمام النحاة القدامى بالمعاني والمقاصد، كما كشف عن تفاعل المبنى والمعنى في الأبواب النحويّة، فأثّر كلّ منهما في الآخر. وقد اطّرد كون ظاهرة المبالغة في استعمال اللغة باب اتساع وعدول وتجوُّز، حيث تضفي على التركيب إيجازًا وخروجًا عن الأصل من جهة المبنى، واتساعًا وبلاغةً من جهة المعنى، ولا يقتصر دورها على الاستعمال فحسب، بل قد يمتد إلى التحليل والتقعيد، فيوجَّه في إطارها شاهد نحوي، ويُبنى على أساسها حُكم بالمنع أو الجواز أو الترجيح.

كلمات مفتاحية: المبالغة، القصد، الاتساع، التركيب، الدلالة.

The Impact of Exaggeration on the Syntactic Structure and its Significance

By: Hatem Mohammed Mohammed Mustafa
Department of Grammar, Morphology and Prosody
Faculty of Dar Al- Oloum
Minia University
Email: hatimmustafa2@gmail.com

Abstract

The research at hand aims at observing a purposeful and concealed phenomenon that has not been studied before, namely "exaggeration". Hence, the research traces the effect of this phenomenon on the syntactic structure and its significance throughout our rich heritage. The researcher is keen on selecting varied instances and analytical models derived from the Holy Qur'an, Hadiths and poetry. The number of topics included under the title of exaggeration in this research is around fifteen topics which track the basics of syntactic structure within the functional contexts starting with motion, letters then words passing by mixed and annexed compounds to the attributive compounds and what could be added to them such as complementary sentences and extensions. Accordingly, the research has drawn attention to the fact that the ancient grammarians were interested in meaning and purpose. In addition, the research has highlighted the interaction in between structure and meaning within the syntactic chapters; they influence each other. Moreover, the research has dealt with the topic on a larger scale as the phenomenon of exaggeration in functional language is getting broader, deviated and retracted because it allows the compound to retract and deviate from the main structure, but at the same time, it allows rhetoric to expand in terms of meaning. The role of this phenomenon is not confined to function only, but it may be extended to include analysis and implementation. In this respect, the syntactic evidence is oriented, and the general rule is established upon this basis whether to prohibit, permit or become preponderant.

Key words: exaggeration, purpose, expansion, structure, significance

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تمتاز اللغة العربية بثراء مفرداتها، ومرونة تراكيبها، وتنوع أساليبها، واتساع دلالاتها، وهذا ما أضفى عليها رونقًا وبلاغة، وجعلها تتوافق مع التفاعل الاجتماعيّ، ومقاصد أطرافه، ومقتضيات سياقاته. ولقد أصبح قصد المتكلم يحظى باهتمام الدرس اللغويّ بوجه عام، والنحويّ بوجه خاص، لذلك استهدف البحث ملاحظة ظاهرة قصديّة خفيّة، لم تُدرس من قبل، ألا وهي المبالغة، فاقتفى أثرها في التركيب النحويّ ودلالته بين جنبات تراثنا العامر، وحرص على تنوّع الشواهد ونماذج التحليل بين القرآن والحديث والشعر.

ولا يقصد البحث صيغ المبالغة بذاتها، سواء أوزانها أو إعمالها في باب المشتقات، بل المنشود هنا ظاهرة المبالغة على عمومها، بعدِّها إحدى ظواهر الاستعمال اللغويّ، بين قصد المتكلّم وسياق الكلام، حيث تكشف هذه الظاهرة عن جانب وظيفيّ دلاليّ للنحو، وتُظهر اهتمام النحاة بالمعاني، وتصرُّفات العرب في مبانيهم ومعانيهم؛ وصولًا إلى دقّة التعبير وبلاغته.

ولقد بلغت الموضوعات الواقعة تحت ظلال المبالغة في هذا البحث خمسة عشر موضوعًا، رصدت لبنات التركيب في سياقاتها الاستعماليّة، بدءًا من الحركة، فالحرف، فالكلمة، مرورًا بالتركيب المزجيّ، والإضافيّ، وصولًا إلى التركيب الإسناديّ، وما ينضمّ إليه من مكمّلات الجملة أو موسّعاتها. ومع تفاوت الموضوعات كمًّا وكيفًا، وتناثرها وتداخلها في ثنايا الأبواب النحويّة، اجتهد البحث في التقريب بينها وترتيبها وفقًا لحسن التخلّص من موضوع إلى آخر. والله الموفّق.

الموضوعات الواقعة تحت ظلال المبالغة:

[١] تغيير الحركة للمبالغة:

إن رصد ظاهرة المبالغة والتحوُّلات التركيبية الدلالية الناجمة عنها يبدأ من ملاحظة لبنات التركيب في سياقاتها الاستعمالية، بدءًا من الكلمة، بل الحرف، بل الحركة. ومن ذلك تحويل ماضي الفعل

الثلاثي المتعدي من (فَعَلَ) أو (فَعِلَ) إلى (فَعُلَ) بضـم العين؛ "لقصـد التعجب والمبالغة"[١] مدحًا أو ذمًّا، نحو: كَتُبَ زيدٌ، وفَهُمَ سـليمانُ، وحَسُـدَ الحاقدُ، وجَهُلَ المهملُ، فيصـير الفعل بتحويل الحركة لازمًا بعد أن كان متعديًا، شأنه شأن ما دلَّ على الغرائز والطبائع في انحسار عمله وإطلاق معناه.

ولهذا المعنى من إرادة المبالغة يحمل النحاة (فَعُلَ) بضم العين على باب التعجب تارة، وعلى باب المدح والذم تارة أخرى. "ذكر أبو الحسـن الأخفش أن من العرب من يُجري (فَعُلَ) المذكور مجرى (نِعْمَ وبِئْسَ)، فيجعل فاعله كفاعلهما؛ رعيًا لما تضـمنه من معنى المدح والذم. ومنهم من لا يُجريه مجراهما، فلا يلزم إذ ذاك أن يكون فاعله كفاعل (نِعْمَ وبِئْسَ)؛ رعيا لما فيه من معنى التعجب. وظاهر هذا أنهما لغتان"[٢].

---

(١) خالد الأزهري: التصـريح بمضـمون التوضـيح، دراسـة وتحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، ج٣، ص٤٢٤. وأحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م، ص٥٨.

(٢) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م، ج٣، ص٩٢٧. حكى الأخفش الاستعمالين عن العرب في كتابه الكبير المفقود، ووافقه المبرد وكثير من النحاة. انظر: المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م، ج٢، ص١٤٧-١٤٨. وابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه فوّاز الشعّار، إشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، ج٢، ص٧٣-٧٤. وابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، ج٣، ص٢١. وأبا حيان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، حققه د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م، ج١٠، ص١٤٥-١٤٦. وناظر الجيش: شرح التسهيل «المسمَّى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، دراسة وتحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة والإسكندرية، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م، ج٥، ص٢٥٨٢-٢٥٨٦. وخالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ج٣، ص٤٢٣. والأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك «المسمَّى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»، حقّقه وشرح شواهده محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط٢، ١٣٥٨هـ ١٩٣٩م، ج٤، ص٢٣٢-٢٣٥.

ومنه قول العرب: لَقَضُوَ الرَّجُلُ فُلانٌ، إذا أجاد في القضاء، بمعنى: لَنِعْمَ القاضي هو، وفيه معنى: ما أقضاه! ولا يقتصر على المسموع، بل فيه قياس(١). فعلى أحكام (نِعْمَ) يجوز أن يُقال بضم عين الفعل: فَهُمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، فيكون (زيدٌ) مخصوصًا بالمدح، ويكون فاعل المدح معرَّفًا بـــ(أل)، وهكذا تتنوع صور الفاعل، إلى أن يُقال: فَهُمَ رَجُلًا زَيْدٌ، فيكون فاعل المدح ضميرًا مستترًا مفسَّرًا بالتمييز. ومثله (ساء) على أحكام (بِئْسَ)، نحو قوله تعالى: ﴿بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٢٩]، "فإنه في الأصل (سَوَأَ) بالفتح، من السوء: ضد السرور، من ساءَهُ الأمرُ يَسوءُهُ إذ أحزنه، فهو متعدٍّ متصرِّف، فحُوِّل إلى (فَعُلَ) بالضم، فصار قاصرًا، ثم ضُمِّن معنى (بِئْسَ) فصار جامدًا قاصرًا محكومًا له ولفاعله بما ذكرنا في (بِئْسَ)"(٢).

وعلى أحكام التعجب "يجوز لك في فاعل (فَعُلَ) المذكور أن تأتي به اسمًا ظاهرًا مجرَّدًا من (أل)، وأن تجره بالباء الزائدة؛ تشبيهًا بفاعل (أفعل) في التعجب. وأن تأتي به ضميرًا مطابقًا لما قبله، فالظاهر المجرَّد من (أل) نحو: فَهُمَ زَيْدٌ، حملًا على: ما أَفْهَمَ زَيْدًا!، والمجرور بالباء، وهو الأكثر، نحو: حَسُنَ بِزَيْدٍ، حملًا على: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ!. وسُمع من العرب: مَرَرْتُ بِأَبْيَاتٍ جادَ بِهِنَّ أَبْيَاتًا، وَجُدْنَ أَبْيَاتًا. حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل أولًا، وتجرُّده منها ثانيًا"(٣)، فيجري مجرى: أَجْوِدْ بِهِنَّ أَبْيَاتًا! وما

(١) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص٢١. وابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، ج١، ص١١٥-١١٦.

(٢) خالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ج٣، ص٤٢٣. وانظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، د.ت، ج٣، ص٢٨١. ولزم قلب واو (سَوُءَ) ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت (ساء).

(٣) السابق نفسه، الصفحة نفسها. وتقدير (جاد): (جَوُدَ)، فلزم فيها القلب كسابقتها. وانظر حكاية الكسائي عند ابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص٢٩. وأبي حيان: التذييل والتكميل، ج١٠، ص١٤٩.

أَجْوَدَهُنَّ أَبْيَاتًا!. وقال الشاعر يصف البرق فوق جبل في البادية[١]:

يُضـيءُ سَـناهُ الْهَضْـبَ هَضْـبَ مُتالِعٍ وَحُـبَّ بِـذاكَ الْـهَضْـبِ لَـوْ كـانَ دانِيـا

فأصـل (حُبَّ): حَبُبَ، بضـم العين؛ لمبالغة المدح والتعجب، وزاد الشـاعر الباء في الفاعل حملًا على (أَحْبِبْ بِهِ!)، "وضـم الحاء؛ لأن (فَعُلَ) المذكور يجوز فيه أن تسـكن عينه، وأن تنقل حركتها إلى فائه"[٢]، ثم يلزم الإدغام في المضعَّف.

وسيأتي لاحقًا أن التعجب والمدح والذم بابان مقصود بهما المبالغة؛ لذا قُدِّر في الأول نقل الفعل إلى (فعُل)، ومنه نقلوه إلى (أفعل) جامدًا للتعجب، "وذلك أنك في المبالغة لا بد أن تترك موضعًا لموضع، إما لفظًا إلى لفظ، وإما جنسًا إلى جنس، فاللفظ كقولك: (عُراض)، فهذا قد تركت فيه لفظ (عَريض)، فـ(عُراض) إذًا أبلغ من (عَريض) ...، ولذلك أيضًا إذا أريد بالفعل المبالغة في معناه أُخرج عن معتاد حاله من التصرف فمُنعه، وذلك نعم وبئس وفعل التعجب ...، جعلوا ترك التصرف في الفعل الذي هو أصله، وأخص الكلام به، أمارة للأمر الحادث له، وأن حكمًا من أحكام المبالغة قد طرأ عليه"[٣].

وأشـار إلى ذلك شـارح أوضـح المسـالك عند حديثه عن (نعم وبئس)، فقال: "وإنما لم يتصـرفا؛ للزومهما إنشـاء المدح والذم على سـبيل المبالغة، فنُقِلَتا عمّا وُضـعتا له من الدلالة على المضـيّ،

(١) البيت من الطويل، لسُـحيم عبد بني الحسـحاس في ديوانه، ويروى: بذاك البَرق. انظر: ديوان سُـحيم "عبد بني الحسحاس"، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٩هـ ١٩٥٠م، ص٣١.

(٢) ابن هشـام: أوضـح المسـالك، ج٣، ص٢٨٣. وانظر: ابن مالك: شـرح التسـهيل، ج٣، ص٢٣، ٢٨. وأبا حيان: التذييل والتكميل، ج١٠، ص١٤٧.

(٣) ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١هـ ١٩٥٢م، ج٣، ص٤٦، ٢٤٤. وانظر: العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ودار الفكر المعاصـر، بيروت، ودار الفكر، دمشـق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، ج١، ص١٨٣. والحريري: درة الغواص، ومعها شـرحها وحواشـيها وتكملتها، تحقيق وتعليق عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، دار الجيل، بيروت، ومكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، ص٤٢٢، ٤٢٤، الوهم رقم (١٣٦).

وصارتا للإنشاء، فـ(نِعْمَ) منقولة من قولك: (نَعِمَ الرجلُ)، إذا أصاب نعمة، و(بِئْسَ) منقولة من قولك: (بَئِسَ الرجلُ)، إذا أصاب بؤسًا"[١]. وهكذا أصبح "معناهما المبالغة في المدح والذم، وإنما لم يتصرفا؛ لما تضمناه من مبالغة المدح والذم الزائدَين على الإخبار، والشيء متى خرج بالمبالغة عن نظائره، جعلوا له تأثيرًا في اللفظ"[٢].

[٢] زيادة الحرف للمبالغة:

قد تُقصد المبالغة بزيادة في حروف الكلمة؛ فإن العرب "من سننهم الزيادة في حروف الفعل مبالغةً، يقولون: حلا الشيءُ، فإذا انتهى قالوا: احْلَوْلَى، ويقولون: اقْلَوْلَى، واثْنَوْنَى"[٣]. "وينشدون: (وَاقْلَوْلَيْنَ فَوْقَ الْمَضاجِعِ)، وقرأ ابن عباس: (إِلّا أَنَّهُ تَثْنَوْنِي صُدورُهُم) على هذا الذي قلناه من المبالغة"[٤].

---

(١) خالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ج٣، ص٤٠٤.

(٢) ابن الأثير: البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة د. فتحي أحمد عليّ الدين، د. صالح حسين العايد، سلسلة من التراث الإسلامي، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ، ج١، ص٤٨٧.

(٣) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، د. ت، ج١، ص٣٣٢. واقلولى: تجافى، أو تقلّب متململًا. واثنونى: انحنى، أو انطوى قلبه على البغضاء. وانظر: ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، ص٢٠٣-٢٠٤.

(٤) ابن فارس: الصاحبي، ص٢٠٣-٢٠٤. وشاهده الشعري تمامه: (سَمِعْنَ غِناءً بَعْدَما نِمْنَ نَوْمَةً ... مِنَ اللَّيْلِ فَاقْلَوْلَيْنَ فَوْقَ الْمَضاجِعِ)، وهو من الطويل، بلا نسبة في الخصائص ولسان العرب، ومنسوب ليزيد بن معاوية في الحماسة البصرية. انظر: ابن جني: الخصائص، ج١، ص٦. وأبا الحسن البصري: الحماسة البصرية، تحقيق وشرح ودراسة د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، ج٣، ص١٠٤٦. وابن منظور: لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ج٤١، ص٣٧٣٣، (قلا). ولشاهد القراءة القرآنية انظر: الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه أ.د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، ج٣،

ومثله: خَشُنَ وَاخْشَوْشَنَ، وأَعْشَبَ وَاعْشَوْشَبَ.

ثم إن "العرب لم يلحقوا الألف والنون في النسب إلا بأسماء محصورة زيدتا فيها للمبالغة، كقولهم للعظيم الرَّقَبَة: رَقَبانيّ، وللكثيف اللِّحْيَة: لِحْيانيّ، وللوافر الجُمَّة [مجتمع شـعر الرأس]: جُمَّانيّ، وللمنسوب إلى الرّوح: روحانيّ، وإلى مَن يَرُبُّ العِلْمَ: رَبَّانيّ، وإلى بائع الصيدل والصيدن – وهما في الأصل حجارة الفضة، ثم جُعلا اسمين للعقاقير: صيدلانيّ وصيدنانيّ"(١).

وكذلك يلحقون الأسماء ياءً مشددة كياء النسب؛ علامة للمبالغة في وصفها، نحو: أعجميّ، وأحمريّ، وأشقريّ، ودوّاريّ، كما قالوا: راوية، وداهية، ونسّابة، وعلّامة، وهُمَزَة، ولُمَزَة، فزادوا التاء لإرادة المبالغة وتوكيدها، وجعلوا زيادة اللفظ دليلًا على ما يقصدونه من المدح أو الذم، غير أن هذه التاء يستوي فيها المذكر والمؤنث؛ إذ "لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجُعل تأنيث الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة، وسواء أكان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكرًا أم مؤنثًا"(٢).

وقد حمل بعض النحاة على هذه التاء كلمة (كَافَّةً) في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، فذهبوا إلى أنها حال من الكاف في (أَرْسَلْنَاكَ)، للنبي ﷺ، ولحقتها التاء للمبالغة في الوصف

ص١٨٣. وابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، ج٣، ص١٥٠. وأبا حيان: البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م، ج١٥، ص٢٦٦.

(١) الحريري: درة الغواص، ص٣٤٥، الوهم رقم (٧٠). وما بين المعقوفين إضافة لبيان المعنى. وانظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، ج٣، ص٤٧٩.

(٢) ابن جني: الخصائص، ج٢، ص٢٠١. وانظر: ابن الوراق: علل النحو، تحقيق ودراسة د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠، ١٩٩٩م، ص٥٦٧. وابن يعيش: شرح المفصل، ج٢، ص٢٤٦، ٣٧٢. وأبا حيان: التذييل والتكميل، ج٢، ص٣٤.

بالكفّ عن الكفر والمعاصي، أو بالإحاطة وجمع الناس إنذارًا وإبلاغًا، ولم يجعلوا (كَافَّةً) حالًا من (النَّاسِ)؛ لأن حال المجرور بحرف لا يتقدم عليه عند الجمهور(١). وذهب بعض المتأخرين من النحاة إلى جواز التقدم، فهي عندهم حال من الناس لا من الكاف(٢)، ولا مبالغة بتائها على مذهبهم.

وعلى غرار الحمل الماضي نجد قياسًا على زيادة الياء المشددة للمبالغة في توجيه بعض العلماء للقوافي(٣)، ومنه توجيه بيت في قصيدة لدريد بن الصمة، رويها دال بين الكسر والوصل بالياء، حيث قال دفاعًا عن أخيه(٤):

فَطاعَنْتُ عَنْهُ الْخَيْلَ حَتَّى تَبَدَّدَتْ وَحَتَّى عَلاني حالِكُ اللَّوْنِ أَسْوَدِ

(١) انظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، ج٤، ص٢٥٤. والزمخشري: الكشاف، ج٥، ص١٢٣. وابن الشجري: أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م، ج٢، ص٢٥٦، ج٣، ص١٥-١٦. والعكبري: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م، ج٢، ص١٠٦٩. واللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٢٩١-٢٩٢. وأبا حيان: التذييل والتكميل، ج٩، ص٧٤-٧٥. وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج٢، ص٣١٨-٣٢٤. والأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٣، ص٥٤.

(٢) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج٢، ص٣٣٦-٣٣٩. وأبا حيان: البحر المحيط، ج٧، ص٢٦٩. وخالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ج٢، ص٦٣٨. والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ساعدت جامعة الكويت على نشره، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، ج٤، ص٢٥.

(٣) انظر توجيه قافية بيت لامرئ القيس عند: ابن الشجري: أمالي ابن الشجري، ج١، ص٣٨. وابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م، ج٦، ص٦٥١-٦٥٢. وتوجيه قافية بيت للنابغة عند: ابن مالك: شرح التسهيل، ج٢، ص١٠٨، وأبي حيان: التذييل والتكميل، ج٦، ص١٧٧.

(٤) البيت من الطويل لدريد بن الصمة في ديوانه. انظر: ديوان دريد بن الصمة، تحقيق د. عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م، ص٦٤.

يروى بالضـــمة (أَسْـــوَدُ) على الإقواء، وبالكســـرة (أَسْـــوَدِ) على الجر بالمجاورة عند النحاة[١]، فكان للمرزوقي توجيه جميل يوافق بين الروايتين، لم يرتض فيه أن يقول الشـــاعر: (حالك)، وهو الشـــديد السواد، ثم يتبعه باللون الأسود، فهذا ضعف ظاهر، "وأجود من هذا أن يُروَى: (حالِكُ اللَّوْنِ أَسْوَدي)، وهو يريد: (أَسْوَدِيٌّ)، كما قيل في الأحمر: الأحمريّ، وفي الدَّوَّار: دَوَّارِيّ، ثم خُفِّفَت ياء النسبة بحذف أحدهما، وهو الأول، وجُعل الثاني صلة"[٢].

[٣] اشتقاق الكلمة والعدول بها للمبالغة:

أثبت تراثنا اللغوي دورًا للمبالغة في اشـــتقاق الكلمة، والعدول بها عن غيرها، فخصـــص الثعالبي فصلًا من كتابه "في اشتقاق نعت الشيء من اسمه عند المبالغة فيه، ذلك من سنن العرب، كقولهم: يَوْمٌ أَيْوَمُ، ولَيْلٌ أَلْيَلُ، ورَوْضٌ أَريض، وأَسَدٌ أَسيد، وصُلْبٌ صَليب، وصَديقٌ صَدوق، وظِلٌّ ظَليل ..."[٣]. وصرَّح المبرد أن لبيك وسعديك "مشتقان للمبالغة من الفعل، كسبحان الله، ومعاذ الله؛ فلذلك أُلزما طريقة واحدة"[٤].

وعلى أساس المبالغة عدلوا بأسماء الأفعال عن لفظها؛ لتدل على صيغ الأفعال، كما تدل الأسماء على مســـمياتها، إذ "الغرض منها الإيجاز والاختصـــار، ونوع من المبالغة، ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسـماءٌ لها أولى بموضـعها. ووجه الاختصـار فيها مجيئها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد وصـورة واحدة ...، وأما المبالغة، فإن قولنا: (صـه) أبلغ في المعنى من (اسكت)،

---

(١) انظر: أبا حيان: التذييل والتكميل، ج١٢، ص٢٤٦.

(٢) المرزوقي: شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، علّق عليه وكتب حواشيه: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م، ج٢، ص٥٧٩. وانظر مثل هذا التوجيه عند: ابن عدلان: الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، ص٣٨.

(٣) الثعالبي: فقه اللغة وســر العربية، قرأه وقدّم له وعلّق عليه: خالد فهمي، تصـــدير: د. رمضـــان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، ج٢، ص٦٤٧.

(٤) المبرد: المقتضب، ج٣، ص٢٢٦.

وكذلك البواقي "[١].

و"من ذلك قولهم: (هيهاتَ)، وهو اسم لـ (بَعُدَ)، وإنما عدلوا عن لفظ الفعل لضرب من المبالغة، فإذا قال: (هيهاتَ زيدٌ)، فكأنه قال: (بَعُدَ جِدًّا)، أو: (بَعُدَ كُلَّ البُعدِ)، ولعله يخرج في كثير من الأمر إلى أن يُؤَيّسَ منه"[٢]، يقول تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]. ومثله (شتّانَ) للتباعد المفرط بين شيئين، "فجميع هذه الأسماء التي سُمّي بها الفعل إنما أُريد بها المبالغة، ولولا ذلك لكانت الأفعال قد كَفَتْ عنها"[٣].

ومن ذلك "أن كل واحد من (حي)، و(هل) صوت معناه الحث والاستعجال، فهو مستقل بهذه الفائدة، وإنما جُمع بينهما مبالغةً في إفادة هذا المعنى، فإذا أردتَ المبالغة جمعتَ بينهما، وإذا أردتَ أصل الدعاء من غير مبالغة فيه جئتَ بكل واحد منهما منفردًا"[٤]، وعلى الأصل جاءت صيغة الأذان.

واجتمع وجها التعبير بين الأصل والمبالغة في حديث ابن أم مكتوم ﷺ عندما طلب من النبي ﷺ رخصة للصلاة في بيته؛ لأنه ضرير ولا يجد قائدًا يقوده إلى المسجد، "قالَ: يا رَسولَ اللهِ، إنَّ الْمَدينَةَ كَثيرَةُ الْهَوامِّ وَالسِّباعِ! قالَ: (هَلْ تَسْمَعُ: حَيَّ عَلَى الصَّلاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلاحِ؟)، قالَ: نَعَمْ، قالَ: (فَحَيَّ هَلًا)، وَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُ"[٥]. هذا الجمع بين الكلمتين من باب التشديد على أهمية صلاة الجماعة في المسجد. وتُكتب الكلمتان بالوصل (حَيَّهَلًا) كلمة واحدة على التركيب المزجي، وفي لامها عدة

---

(١) السابق نفسه، ج٣، ص٣-٤.

(٢) السابق نفسه، ج٣، ص٧.

(٣) ابن السراج: الأصول في النحو، ج٢، ص١٣٤. وانظر: الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت، ج٣، ص٢٨٧.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل، ج٣، ص٤٠. ومِن العلماء مَن يرى أن (حَيَّ) اسم فعل لا صوت، للأمر، بمعنى: أقبِل.

(٥) الحديث في سنن النسائي - بالفصل بين الكلمتين في الخط - وصححه الألباني. انظر: سنن النسائي، حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه: العلّامة المحدِّث محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ، ص١٤١، حديث رقم (٨٥١).

لغات[١]، منها الفتح بتنوين، وبغير تنوين، ومنها السكون.

وعقد ابن الشـجري مجلسًـا في أماليه "يتضـمن ذكر ما عُدل عن مثال إلى مثال للمبالغة"، قال فيه: "إذا أرادوا المبالغة في الوصف عدلوا عن بناء إلى بناء أدلّ على المبالغة من الأول، وذلك على ضربين: ضـرب اسـتعملوه في الخبر، وضـرب اختصّـوا به النداء. فعدولهم في الخبر كعدولهم عن (فاعِل) إلى (فَعيل)، في قولهم: رحيم وقدير وسـميع وخبير وعليم ...، ومما اختصّ بالنداء عدولهم عن (فاعِل) و(فَعيل) إلى (مَفْعَلان)، كقولهم: يا مَكْذَبانُ، ويا مَخْبَثانُ، ويا مَلْأَمانُ، يريدون: يا كاذب، ويا خبيث، ويا لئيم، بالغوا في وصـفه بالكذب والخبث واللؤم، وقالوا: يا مَكْرَمانُ، فبالغوا في وصـفه بالكرم. ومن الأمثلة التي عدلوا إليها في النداء: (فُعَل) و(فَعالِ)، كقولهم للرجل: يا فُسَـقُ، ويا خُبَثُ، ويا غُدَرُ، ويا لُكَعُ، وللمرأة: يا فَسـاقِ، ويا خَباثِ، ويا غَدارِ، ويا لَكاعِ"[٢]. "وهو كالمطرد في النداء إذا أردت به المبالغة"[٣]، وفي غيرها تقول على الأصل دون عدل: يا أَلْكَعُ، ويا لَكْعاء.

ومما سبيله المبالغة أنهم نسبوا على غير منهاج النسب، باستعمال صيغتي (فَعَّال) و(فاعِل)، فقالوا على الأولى: نَجَّار، وحَدَّاد، وجَمَّال، وصَـرَّاف، "وهو أكثر من أن يُحصى، كـ(العَطَّار)، و(النَّقَّاش). وهذا النحو إنما يُعملونه فيما كان صـنعة ومعالجة؛ لتكثير الفعل؛ إذ صـاحبُ الصـنعة مداومٌ لصـنعته، فجُعل له البناء الدال على التكثير، وهو (فَعَّال) بتضـعيف العين؛ لأن التضـعيف للتكثير. وما كان من هذا ذا شـيء، وليس بصـنعة يعالجها، أتوا بها على (فاعِل)؛ وذلك لأن فاعلًا هو الأصـل، وإنما يُعدل عنه إلى (فَعَّال) للمبالغة، فإذا لم تُرد المبالغة جيء به على الأصـل؛ لأنه ليس فيه تكثير، قالوا لذي

(١) انظر: ابن مالك: تسـهيل الفوائد وتكميل المقاصـد، حقّقه وقدّم له: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م، ص٢١١. والسـيوطي: همع الهوامع، ج٥، ص١٢٥-١٢٦. وابن يعيش: شـرح المفصل، ج٣، ص١٠، ١٣، ٣٦-٤١.

(٢) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري، ج٢، ص٣٤٥-٣٤٧. وانظر أصنافًا أخرى من الصيغ المعدولة: ص٣٥٢-٣٥٨.

(٣) السـيرافي: شـرح كتاب سـيبويه، تحقيق أحمد حسـن مهدلي، وعلي سـيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م، ج٣، ص٤٩٠.

الدرع: (دارِع)، ولذي النبل: (نابِل) ..."[١].

وقد يقع تعاور بين الصيغتين في هذا المعنى، فتأتي إحداهما على وجه الأخرى، مع حفظ أصلهما المذكور آنفًا، إذ يغلب على خروجهما عن الأصل أن يكون لغرض يُراد في التعبير، فتُستعمَل الصيغة في غير موضعها الأصلي دون إبطاله. كقول امرئ القيس[٢]:

وَلَيْسَ بِذي رُمْحٍ فَيَطْعَنُني بِهِ وَلَيْسَ بِذي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّال

أي: وليس بذي نبلٍ؛ بدليل ما قبله في البيت نفسه مع الرمح والسيف، فجاءت (فعَّال) في غير صنعة، بمعنى صاحب الشيء. "وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، أي: بذي ظُلمٍ"[٣]. "والذي حملهم على ذلك أن النفي منصبٌّ على المبالغة، فيثبت أصل الفعل، والله تعالى منزَّه عن ذلك"[٤]، ومن ثم قيل: إن فعَّالًا هنا "ليس للمبالغة، وإنما هو للنسب"[٥]، فليس بينه وبين الظلم نسبة، سبحانه وتعالى، لا يظلم الناس شيئًا.

ويبدو لي – والله أعلم – أن المبالغة قد تبقى في صيغة (فعَّال) في مثل هذا الموضع دون تعاور، فإن كانت مثبتة فالغرض فيها مبالغة إثبات الفعل أو الوصف، وإن كانت مسبوقة بنفي فالغرض فيها مبالغة

(١) ابن يعيش: شرح المفصل، ج٣، ص٤٨٠. وانظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل، ج٩، ص٤٧٣٧. وسيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، ج٣، ص٣٨١-٣٨٣.

(٢) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه. انظر: ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٩٠م، ص٣٣.

(٣) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ودار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، ج٤، ص١٩٦٢-١٩٦٣. وانظر له: تسهيل الفوائد، ص٢٦٦. وناظر الجيش: شرح التسهيل، ج٩، ص٤٧٣٨. والمرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ج٣، ص١٤٦٦-١٤٦٧.

(٤) خالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ج٥، ص٢٢٧-٢٢٨.

(٥) ابن هشام: مغني اللبيب، ج٢، ص١٧٥.

النفي، لا نفي المبالغة، وجاءت صيغة التكثير مناسبة لكثرة عبيد الله. ومن ذلك قول طرفة[١]:

وَلَسْـــتُ بِـحَـلَّالِ الـتِّـلاعِ مَـخـافَـةً وَلَـكِـنْ مَـتَـى يَسْـــتَـرْفِـدِ الْـقَـوْمُ أَرْفِـدِ

فهو ليس ممن ينزل مكانًا يستره عن عين ضيف أو ابن سبيل؛ خوفًا من سؤاله المعونة، ومن ثم لا يريد الشاعر نفي كثرة الاستتار، فيوهم أنه يستتر قليلًا؛ لأن عجز البيت يدفع هذا المعنى، إنه متى يستعن به قوم يعنهم، وهذا أدلّ على نفي البخل عنه في كل حال، وهو المراد من مبالغة النفي، لا نفي المبالغة.

إن التعاور في العربية بشـكل عام باب اتسـاع وعدول، تغلب عليه إرادة المبالغة وقوة التعبير، وقد وصـلتنا منه ظواهر أسـلوبية كثيرة مسـموعة عن العرب، تتجلى فيها علاقة المبنى بالمعنى دقةً ولطفًا وتصـرُّفًا، ولا يخفى ذاك في مباحث الضـمائر، والموصـولات، وأسـماء الإشـارة، وحروف الجر، والأفعال، والمصادر، والمشتقات، والجموع، والتذكير والتأنيث ... .

ومن هذا الباب أطل ابن السيد برأيه في معنى (رُبَّ) بين التقليل والتكثير، ويمكن من خلاله تخفيف وطأة الخلاف بين النحاة في معناها، فقد ذهب المتقدمون منهم إلى أنها موضـوعة للتقليل، واختلف المتأخرون فذهب بعضـهم إلى أنها للتكثير، ورآها بعضـهم من الأضـداد، تكون للتقليل وللتكثير، ولا يُعدَم الخلاف هنا أيضًـا بتغليب فئة لأحد المعنيين على الآخر، أو بجعل معناها يُسـتفاد من سـياق الكلام[٢].

يقول ابن السـيد: "اعلم أن (رُبَّ) و(كَمْ) بُنِيا على التناقض في أصـل وضـعهما؛ لأن أصـل وضـع (رُبَّ) للتقليل، وأصـل وضـع (كَمْ) للتكثير، هذه حقيقة وضـعهما، ثم يعرض لهما المجاز للمبالغة وغيرها من الأغراض، فتقع كل واحدة منهما موقع صاحبتها، مع حفظها لأصل وضعها، وهذه سبيل المجاز؛ لأنه عارض يعرض للشـيء فيُسـتعار في غير موضـعه، ولا يُبطل ذلك حقيقته التي وُضـع عليها...، ووجه المبالغة عندهم في هذا أن النقيضين إنما بينهما حدٌّ يفصل بعضهما من بعض، فإذا زاد

(١) البيت من الطويل، لطرفة بن العبد في ديوانه. انظر: ديوان طرفة بن العبد، شرحه وقدّم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م، ص٢٤.

(٢) انظر: أبا حيان: التذييل والتكميل، ج١١، ص٢٨٠-٢٨٦. والسيوطي: همع الهوامع، جج٤، ص١٧٤-١٧٦.

أحدهما على حده انعكس إلى ضده؛ لأنه لا مذهب له يذهب إليه؛ إذ لا واسطة بينهما"[١].

ويمكن أن نستشرف هذه المسألة في توجيه قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[٢] [الحجر: ٢]، فبينما يرى القائلون بالتكثير في (رُبَّ) أن المعنى ظاهر هنا، والآية دليل عليه، وسياقها يطلبه، نجد القائلين بالتقليل في أصل وضعها يرون أن استعمالها للتكثير فرع – وإن غلب على الأصل – لقصد مراد في التعبير، واللفظ هنا "معناه معنى (كَمْ)، وأبلغ منه"[٣].

فهذا من المواضع التي تبالغ العرب فيها بالتعبير عن المعنى بضد عبارته، سواء من ناحية التنبيه بالأدنى على الأعلى، أو من ناحية الإيذان بأن المعنى قد بلغ الغاية حتى انقلب إلى الضد، فكلا هذين الوجهين يحمل الكلام على المبالغة بنوع من الإيقاظ إليها[٤]. وما أبلغ التعبير القرآني تقريعًا وتوبيخًا لعدو الله أبي جهل – ومن على شاكلته – في قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان:٤٩]،

(١) ابن السيد البطليوسي: رسائل في اللغة، قرأها وحقّقها وعلّق عليها د. وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م، ص١٢٢-١٢٣. وانظر المسألة كلها في رسائله: ص١١٣-١٤٨. وقد أوردها أيضًا في كتابه: المسائل والأجوبة. وانظر: أبا البركات الأنباري: أسرار العربية، عُني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م، ص٢١٤.

(٢) سواء بالتخفيف أو التشديد في باء (رُبَّ)، فهما قراءتان ثابتتان، ولغتان معروفتان عند العرب معناهما واحد. أما تشديد الراء فقد يظن جاهل أنه خطأ حقه أن يُوضع على الباء؛ لجهله بصدر الكلام عن وجهَي الكلمة، وعدم فهمه لأحكام التلاوة، فقد جاءت شدة الراء نتيجة الإدغام؛ لأنها مسبوقة بتنوين (مُبينٍ).

(٣) الزمخشري: الكشاف، ج٦، ص٣٢٣.

(٤) انظر: حاشية السابق نفسه، ج١، ص٣٤٢، ج٣، ٣٩٧. وأصل الكلام لصاحب الحاشية "حاشية الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال" لأحمد بن المنير الإسكندري. وانظر: وجوهًا بلاغية أخرى للتقليل في: الرازي: تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، ج١٩، ص١٥٦-١٥٧. وابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م، ج١٤، ص١١.

وقد أفصح أبو الطيب في قوله[١]:

وَلَـجُـدْتَ حَـتَّـى كِـدْتَ تَـبْـخَـلُ حـائِـلًا لِـلْـمُـنْـتَـهَـى، وَمِـنَ السُّـــرورِ بُـكـاءُ

[٤] إعمال صيغ المبالغة لمعناها:

بُني الخلاف في إعمال صيغ المبالغة على وجود قصد المبالغة فيها وفي أفعالها إيجابًا أو سلبًا، فقد "ذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل؛ لأنها لمّا جاءت للمبالغة زادت معنًى على الفعل؛ لأن أفعالها لا مبالغة فيها، فلا يجوز إعمالها"[٢]. في حين أن سيبويه ومَن تبعه من أصحابه ذهبوا إلى إعمالها، "وحجتهم في ذلك السماع، والحمل على أصلها، وهو اسم الفاعل؛ لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة"[٣].

وربط ابن يعيش بينها وبين الفعل في معنى المبالغة فقال: "وقد أجروا ضربًا من أسماء الفاعلين مما فيه معنى المبالغة مجرى الفعل الذي فيه معنى المبالغة في العمل، وإن لم يكن جاريًا عليه في اللفظ، فقالوا: زيدٌ ضَرَّابٌ عَبيدَه، وقَتَّالٌ أعداءَه، كما قالوا: زيدٌ يُضَرِّبُ عَبيدَه، ويُقَتِّلُ أعداءَه، إذا كثر ذلك منه، وكان (ضُرَّاب وقَتَّال) بمنزلة (ضارِب وقاتِل)، كما كان (يُضَرِّب ويُقَتِّل) بالتشديد بمنزلة (يَضْرِب ويَقْتُل) من غير تشديد؛ لأنه يريد به ما أراد بـ(فاعِل) من إيقاع الفعل، إلا أن فيه إخبارًا بزيادة مبالغة"[٤].

[٥] إفادة التعريف في مركَّب إضافي للمبالغة:

وللمبالغة في صيغة (فعيل) فائدة في التعريف أشار إليها عدد من العلماء. يقول ابن السراج: "واعلم أن من الأسماء مضافات إلى معارف، ولكنها لا تتعرَّف بها؛ لأنها لا تخص شيئًا بعينه، فمن ذلك: مِثْلُك وشِبْهُك وغَيْرُك، تقول: مررتُ برجلٍ مِثْلِكَ، وبرجلٍ شِبْهِكَ، وبرجلٍ غَيْرِكَ، فلو لم يكنَّ نكرات

(١) البيت من الكامل، للمتنبي في ديوانه. انظر: ديوان المتنبي، شرح: عبد الرحمن البرقوقي، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ط١، ٢٠١٤م، ص١٢٠.

(٢) أبو حيان: التذييل والتكميل، ج١٠، ص٣٠٩.

(٣) خالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ج٣، ص٢٨١.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل، ج٤، ص٨٨.

ما وُصــف بهنَّ نكرة، وإنما نكَّرهنَّ معانيهن، ألا ترى أنك إذا قلت: (مِثْلُكَ)، جاز أن يكون مثلك في طولك، أو لونك، أو في علمك، ولن يُحاط بالأشــياء التي يكون بها الشــيء مثل الشــيء؛ لكثرتها، وكذلك (شِــبْهُكَ)..."[١]. "وأما (شَــبيهُكَ) فمعرفةٌ بما أُضــيف إليه؛ وذلك لأنه على بناء (فَعيل)، و(فَعيل) بناء موضوع للمبالغة، فكأنك قلت: بالرجلِ الذي يُشْبِهُكَ من جميعِ الجهات"[٢]، "فصارت المبالغة فيه تؤدّي عن شَبَهِ المعروفِ، فلذلك تعرَّف"[٣].

[٦] التعجب والتفضيل مبالغة في المدح والذم:

يرى كثير من النحاة "أن التعجب باب مبالغة مدح أو ذم، وذلك لا يكون إلا بعد تكرُّر ذلك الفعل منه حتى يصير كالطبيعة والغريزة، فحينئذ تنقله في التقدير إلى (فَعُلَ) بالضم، فيصير (ضَرُبَ وعَلُمَ)، كما قالوا: (قَضُــوَ الرجلُ ورَمُوَ) حين أرادوا المدح والمبالغة، وهذا البناء لا يكون متعديًا، فإذا أريد التعجب منه نقلوه بالهمزة، فيتعدى حينئذ إلى مفعول واحد؛ لأنه قبل النقل كان غير متعد"[٤].

"ألا ترى أنهم حيث نقلوه في التعجب واعتقدوا ثبات الهمزة لم يعدّوه إلى مفعول ثانٍ، بل قالوا: (ما أضــربَ زيدًا لعمرٍو!) باللام؛ لأن التعجب تعظيم لصــفة المتعجب منه، وإذا كان الفعل صــفة في الفاعل لم يتعد، ومن ثم صــححوه في التعجب فقالوا: (ما أَقْوَمَهُ وَأَطْوَلَهُ!)، حيث لم يعتقدوا ســقوط الهمزة، كما صحوا الفعل من (اسْتَحْوَذَ) و (اسْتَنْوَقَ الجملُ)، حيث كانت الهمزة والزوائد لازمة له غير عارضة فيه"[٥].

---

(١) ابن السراج: الأصول في النحو، ج١، ص١٥٣.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل، ج٢، ص١٣٩.

(٣) ابن الوراق: علل النحو، ص٣٨٤.

(٤) ابن يعيش: شــرح المفصــل، ج٧، ص١٤٤. وانظر: ابن جني: الخصــائص، ج٢، ص٢٢٥. وابن مالك: شــرح التسهيل، ج٣، ص٣٨-٣٩. وأبا حيان: التذييل والتكميل، ج١٠، ص٢٠٢-٢٠٣.

(٥) الســهيلي: نتائج الفكر في النحو، حقّقه وعلّق عليه الشــيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشــيخ علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، ص٢٥٩.

أما الفعل الثاني من صيغتَي التعجب (أَفْعِلْ بـــ) "فالأصح أنه خبرٌ معنًى، وإن كان لفظه لفظ الأمر؛ للمبالغة، وليس بأمر حقيقة"(١)، ثم أدخلوا الباء تفريقًا بينه وبين الأمر الحقيقي. وهنا يظهر دور المبالغة في توجيه البنية، يقول أبو البركات الأنباري: "فإن قيل: فلِمَ استعملوا لفظ الأمر في التعجب نحو: (أحسنْ بزيدٍ!) وما أشبهه؟ قيل: إنما فعلوا ذلك لضرب من المبالغة في المدح"(٢).

ثم ظهرت المبالغة رابطًا قويًّا للمشابهة بين التعجب والتفضيل؛ ففي قاعدة "ما أُعطي حكم الشيء لمشابهته لفظًا ومعنًى" جمع ابن هشام بين التفضيل والتعجب؛ "فإنهم منعوا (أفعل) التفضيل أن يرفع الظاهر؛ لشبهه بـــ(أفعل) في التعجب، وزنًا وأصلًا وإفادةً للمبالغة"(٣)، ومن ثم كان الاتفاق عند جميع العرب على أن يعمل (أفعل) التفضيل الرفع في الضمير المستتر مطلقًا. وللسبب نفسه مع عكس التشبيه "أجازوا تصغير (أفعل) في التعجب؛ لشبهه بـ(أفعل) التفضيل فيما ذكرنا، قال(٤):

يا ما أُمَيْلَحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنا [مِنْ هَؤُلِيَّائِكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمُرِ]

ولم يُسمع ذلك إلا في (أحسن) و(أملح)، ذكره الجوهري. ولكنّ النحويين مع ذلك قاسوه"(٥). وفي قياسه خلاف؛ إذ الأصل فيه عدم التصغير؛ لأنه فعل. "ولا خلاف بين النحويين أن الفعل في غير التعجب لا يصغر، ومما يبعد تصغير الفعل أن اسم الفاعل إذا صغرناه بطل أن يعمل فيما بعده"(٦).

وكذلك "لمّا كان فعل التعجب دالًّا على المبالغة والمزية استغنى عن توكيده بالمصدر، وكذا أفعل

---

(١) السيوطي: همع الهوامع، ج٥، ص٥٧.

(٢) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية، ص١٢٢.

(٣) ابن هشام: مغني البيب، ج٦، ص٦٥٧.

(٤) البيت من البسيط، مختلف في نسبته، وشاع في كتب النحو واللغة دون نسبة.

(٥) ابن هشام: مغني البيب، ج٦، ص٦٥٧-٦٥٨. وانظر: الجوهري: الصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م، ج١، ص٤٠٧، (ملح).

(٦) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج٤، ص٢١٦.

التفضيل"[١]. "وفي البديع: أفضل القوم، وأفضل من القوم، أُعطيا بعض أحكام التعجب؛ لأن معناهما المبالغة، والشيء يُحمل على نظيره، ولهذا امتنع بعضهم من ظهور المصدر معه، فلا يجيز: زيدٌ أفضلُ الناسِ فضلًا، وأكرمُهم كرمًا"[٢]. "أما أفعل التفضيل فلا نحفظ فيه خلافًا أنه لا يؤكَّد بمصدر...، وأما فعل التعجب فذهب بعضهم إلى أنه ينصب الحدث، فأجاز: ما أحسنَ زيدًا إحسانًا! وأحسنْ بزيدٍ إحسانًا!، وهو مذهب الجرمي، وذهب الجمهور إلى المنع. والقياس الجواز، لكنه - والله أعلم - لم تستعمله العرب"[٣].

[٧] أل الجنسية في المدح والذم للمبالغة:

وفي (أل) في فاعل (نعم وبئس) "ذهب الأكثرون أنها جنسية، ثم اختلفوا، فقيل: حقيقة، فإذا قلت: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) فالجنس كله هو الممدوح، وزيد مندرج تحت الجنس؛ لأنه فرد من أفراده، ولهؤلاء في تقريره قولان: أحدهما: أنه لمّا كان الغرض المبالغة في إثبات المدح للممدوح جُعل المدح للجنس الذي هو منهم؛ إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس؛ حتى لا يُتوهم كونه طارئًا على المخصوص. والثاني: أنه لمّا قُصدت المبالغة عدّوا المدح إلى جنس المقصود بسببه، فكأنه قيل: ممدوح جنسه لأجله. وقيل: مجاز، فإذا قلت: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) جعلت زيدًا جميع الجنس مبالغةً، ولم تقصد غير مدح زيد"[٤].

ولا بأس في مثل هذا المجاز؛ فإن "العرب قد تجعل المفرد بمنزلة الجنس كله مبالغةً في المدح، فمن كلامهم: (أَكَلْتُ شاةً كُلَّ شاةٍ)، فجعلوا الشاة المأكولة هي جميع الشياه مبالغةً، وهكذا يكون

---

(١) ابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص٣٨.

(٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، ج٥، ص٢٣٢٨.

(٣) أبو حيان: التذييل والتكميل، ج١٠، ص٢٠٠.

(٤) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ج٣، ص٩٠٩.

نظيره في الذم"[1]. وهو شـائع لا يُنكَر في المعاني من باب التجوُّز بحمل الجزء على الكل، وإقامة الأقل مقام الأكثر.

وهكذا نجد المبالغة حاضـرة في توجيه (أل) في فاعل المدح أو الذم، سواء أكان القول على الحقيقة أم المجاز. فعلى الحقيقة تفيد اسـتغراق الجنس إحاطةً وشـمولًا لما يندرج تحته المخصـوص، وهنا تتجلى المبالغة بوقوع مدحه أو ذمه مرتين: أولاهما لدخوله في عموم الجنس، وثانيتهما لتخصـيصـه بالذكر بعد التعميم، لذا يسمى مخصوصًا بالمدح أو الذم. أما على المجاز فإنها توحي أن المخصوص أحاط بما تفرَّق في جنسـه من مناقب أو مثالب، وما ذلك إلا لمدحه أو ذمه. ومنها "قولك: (أنت الرجل)، أي: الجامع لصـفات الرجال المحمودة ...، وضـابطها أن يصـح حلول (كل) محلها، على جهة المجاز، فإنه لو قيل: (أنت كل الرجل) لصـح ذلك على جهة المبالغة، كما قال عليه الصـلاة والسـلام: (كُلُّ الصَّـيْدِ في جَوْفِ الْفَرا)"[2]. وقد اشـتهر مثلًا لمن يفضَّـل على أقرانه، أو في الواحد يقوم مقام الكل؛ مبالغةً في التعظيم.

---

(١) ناظر الجيش: شرح التسهيل، ج٥، ص٢٥٤٧. وانظر: أبا حيان: التذييل والتكميل، ج١٠، ص٩١.

(٢) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، ص١٩٧. وأصله: "أذن رسول الله صلى الله عليه وسـلم لقريش، وأخّر أبا سـفيان، ثم أذنَ له، فقال: ما كدتَ أن تأذن لي حتى كدتَ أن تأذن لحجارة الجلهمتين قَبلي [أي: لحجارة جانبي الوادي]، فقال: وما أنت وذاك يا أبا سـفيان، إنما أنت كما قال الأول: كل الصيد في جوف الفراء". قال عنه السخاوي: "سنده جيد، لكنه مرسل". السخاوي: المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشـتهرة على الألسـنة، دراسـة وتحقيق: محمد عثمان الخشـت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، ص٥١٥. والفرا (مقصورًا وممدودًا، والقصر أشهر): الحمار الوحشي. ذاك أنه أعظم ما يصيد الصائد، فكل صيد دونه، وكأنه صاد كل الصيد. ابن السيد البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب، تحقيق: مصـطفى السـقا وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصـرية، القاهرة، ١٩٩٦م، ج١، ص١٢٧. وانظر المثل عند أبي هلال العسـكري: جمهرة الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضـل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، ج٢، ص١٦٢-١٦٣.

وعلى هذا أنشد أبو تمام في حماسته قول امرأة من بني أسد(١):

خَـلـيـلَـيَّ عُـوجَـا إِنَّـهـا حـاجَـةٌ لَـنـا عَـلَـى قَـبْـرِ أُهْـبَـانٍ سَـقَـتْـهُ الـرَّواعِـدُ

فَـثَـمَّ الْـفَـتَـى كُـلُّ الْـفَـتَـى كـانَ بَـيْـنَـهُ وَبَـيْـنَ الْـمُـزَجَّـى نَـفْـنَـفٌ مُـتَـبـاعِـدُ

فلم تأت (كُلُّ) هنا للتوكيد، بل نعت؛ لمدح بلغ الغاية في مبالغة الرثاء؛ إذ بدا تعبيرها جامعًا لأسباب الفتوة وخصالها في ذاك الفتى، إنه في عينيها تام الفتوة، لم يترك شيئًا من علائقها، فلا غرو أنْ كان بينه وبين الضعف بون شاسع. ومثله في المدح – وهو به أحق – قول الشاعر(٢):

إِنَّ الْـفَـتَـى كُـلَّ الْـفَـتَـى مَـنْ لَـمْ يُـذِعْ أَسْـرارَ يَـوْمِ الْـوُدِّ يَـوْمَ خِـلافِ

"والنكرة في المدح كالمعرفة، يدل على ذلك أنك تقول: مررتُ برجلٍ كلِّ رجل، وجدِّ رجل، وهذا عالمٌ حقُّ عالم، فلا فرق بينهما في المدح واللفظ الذي يوجب المدح، كما لا فرق بين قولك: مررتُ بالعالمِ الكاملِ في علمه، وبين قولك: مررتُ برجلٍ كاملٍ في علمه"(٣)، "ويستعملون كُلًّا بهذا المعنى تابعًا وغير تابع، فيقولون: زيدٌ كلُّ الرجل، وزيدٌ الرجلُ كلُّ الرجل"(٤).

[٨] التمييز والعدول التركيبي للمبالغة:

يقول الزمخشري عن أصل التمييز: "واعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها؛ ألا تراها إذا رَجَعْتَ إلى المعنى متصفةً بما هي منتصبةٌ عنه، ومناديةً على أن الأصل: عندي زيتٌ رطلٌ، وسمنٌ منوانٌ، ودراهمُ عشرون، وعسلٌ ملءُ الإناءِ، وزبدٌ مثلُ التمرةِ، وسحابٌ موضعُ كفٍّ. وكذلك الأصل وصف النفس بالطيب، والعَرَق بالتصبب، والشيب بالاشتعال، وأن يُقال: طابت نفسُه، وتصبب

(١) البيتان من الطويل، لامرأة من بني أسد. انظر: أبا تمام: الحماسة، تحقيق: د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، المجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، ج١، ص٤٨٤.

(٢) البيت من الكامل، للشيخ الرئيس أبي نصر المسّاح القائني. انظر: الباخرزي: دمية القصر وعصرة أهل العصر، تحقيق ودراسة د. محمد ألتونجي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م، ج٢، ص١٤٤٨.

(٣) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٣٤٦.

(٤) أبو حيان: التذييل والتكميل، ج٣، ص٢٣٦.

عرقُه، واشتعل شيبُ رأسي؛ لأن الفعل في الحقيقة وصفٌ في الفاعل. والسبب في هذه الإزالة قصدُهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد"[١].

"يريد أنك إذا ذكرت الشيء مبهمًا توفرت الدواعي إلى طلب علمه، فكان في ذلك مبالغة وتعظيم، وأيضًا فإنك إذا ذكرته مبهمًا ثم فسرته فقد ذكرته مرتين، وما ذُكر مرتين آكد مما ذُكر مرة واحدة، فتبين أن في العدول عن الأصل مبالغةً وتأكيدًا"[٢].

وأجاد ابن يعيش شرحًا لما في العدول هنا من مبالغة، فقال: "اعلم أنك إذا أردت أن تخبر أن عندك جنسًا من الأجناس، وله مقدار معلوم: إما كيل، وإما وزن، وإما غيرهما من المقادير، جعلت المقدار وصفًا لذلك الجنس؛ لتوضحه، وتبين كميته؛ لأن الأوصاف توضح الموصوفين، وتزيل إبهامها، فتقول: عندي خلٌّ راقودٌ، وثوبٌ ذراعٌ، ودراهمُ عشرون ...، إلا أنهم قد يقدمون الوصف الذي هو المقدار؛ لضرب من المبالغة وتأكيد العناية به، فيقولون: عندي راقودٌ خلًّا، ورطلٌ عسلًا ...، على التمييز على ما تقدم. وإذا قلت: عندي عسلٌ رطلٌ، وخلٌّ راقودٌ، فقد أتيت به على الأصل، وإذا قدمت، وقلت: عندي رطلٌ عسلًا، وراقودٌ خلًّا، فقد غيرتهما عن أصلهما؛ لما ذكرناه من إرادة المبالغة والتأكيد في الإخبار عن مقدار ذلك النوع"[٣].

هذا دور المبالغة بالعدول في جملة التمييز، وفيها مبالغة أخرى من جهتي الوصفية والإسناد؛ إذ إنك تقول: طابَ زيدٌ نفسًا، وتصبَّبَ عرقًا، وتفَقَّأَ شحمًا. و"المعنى على وصف النفس بالطيب، والعرق بالتصبُّب، والشحم بالتفَقُّؤ ...، وذلك وصف في الفاعل، فإذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصح منه كان محالًا، نحو قولك: تكلم الحجرُ، وطار الفرسُ، فالحجر لا يوصف بالكلام، ولا الفرس بالطيران، إلا

(١) الزمخشري: المفصل في علم العربية، دراسة وتحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م، ص٨٥.

(٢) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٥م، ج١، ص٣٢٢.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل، ج٢، ص٤٣-٤٤.

أن تريد المجاز. كذلك قولك: طابَ زيدٌ، وتصببَ، وتفقّأَ، لا يوصف زيد بالطيب، والتصبب، والتفقُّؤ، فعُلم بذلك أن المراد المجاز، وذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه، وإنما أُسند إليه مبالغةً وتأكيدًا، ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسندًا إلى جزء منه، فصار مسندًا إلى الجميع، وهو أبلغ في المعنى"(١).

وعلى هذا وجَّه ابن مالك حديث أم المؤمنين أم سلمة – رضي الله عنها: "أَنَّ امْرَأَةً كانَتْ تُهَراقُ الدِّماءَ عَلى عَهْدِ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، فَاسْتَفْتَتْ لَها أُمُّ سَلَمَةَ رَسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، فَقالَ: لِتَنْظُرْ عِدَّةَ اللَّيالي وَالْأَيَّامِ الَّتي كانَتْ تَحيضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصيبَها الَّذي أَصابَها، فَلْتَتْرُكِ الصَّلاةَ قَدْرَ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ، فَإِذا خَلَّفَتْ ذَلِكَ فَلْتَغْتَسِلْ، ثمَّ لِتَسْتَثْفِرْ بِثَوْبٍ، ثُمَّ لِتُصَلِّ [فيهِ]"(٢).

قال ابن مالك: "والأصل: تُهَراقُ دِماؤُها، فأُسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغةً، وصار المسند إليه منصوبًا على التمييز، ثم أُدخل عليه حرف التعريف زائدًا"(٣).

ثم يأتي دور المبالغة في قيام حكم نحوي أو ترجيحه في باب التمييز، فقد منع سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين تقديم التمييز على الفعل مطلقًا، وأجازه الكسائي والمازني والمبرد إذا كان العامل فعلًا متصرفًا، نحو: (طاب زيدٌ نفسًا)؛ قياسًا على غير التمييز من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف. وكانت حجة المانعين "أن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلًا في الأصل، وقد حُوِّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغيَّر عمّا يستحقه من وجوب التأخير؛ لما فيه من

(١) السابق نفسه: ج٢، ص٤٥. وانظر: العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٢٩٩. وعبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، ص١٠٠-١٠٢.

(٢) أخرجه: أبو داود والنسائي وأحمد. واللفظ للأول، وصحّحه الألباني. أبو داود: سنن أبي داود، حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه العلّامة المحدّث محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٢٤هـ، ص٥١، حديث رقم (٢٧٤). وما بين المعقوفين "[فيه]" ورد هكذا في الكتاب، وذكر المعتني به في حاشية مقدمته أن هذا من الزيادات على متن "العون".

(٣) ابن مالك: شرح التسهيل، ج١، ص٢٥٨.

الإخلال بالأصل"[١]، وهذا نوع من نقض الغرض.

وكذلك الأمر في باب (حبذا)، حيث استعان أبو حيان بقصد المبالغة في ترجيحه، فقد "اختلف النحاة في هذا المنصوب بعد (حبذا)، فذهب الأخفش، والفارسي، والربعي، وخطاب، وجماعة من البصريين إلى أنه منصوب على الحال لا غير، وسواء أكان جامدًا أم مشتقًا، وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنه منصوب على التمييز لا غير، جامدًا كان أو مشتقًا، وأجاز الكوفيون وبعض البصريين نصبه على التمييز، وفصَّل بعض النحاة فقال: إن كان مشتقًا فهو حال، وإن كان جامدًا فهو تمييز. والذي يظهر أنه إن كان جامدًا كان تمييزًا، وإن كان مشتقًا فمقصدان للمتكلم: إن أراد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان حالًا، وإن أراد عدم التقييد، بل تبيين جنس المبالَغ في مدحه كان تمييزًا، مثال الأول:

يا حَبَّذا الْمالُ مَبْذولًا بِلا سَرَفٍ[٢]

ومثال الثاني: حبذا راكبًا زيدٌ، وهذا يدخل عليه (مِن) فتقول: مِن راكبٍ"[٣]، على معهود باب التمييز.

[٩] عدم ذكر مفعول الفعل المتعدي:

في مقام الحديث عن حذف المفعول ذكر ابن مالك قسمًا يُحذَف لفظًا ومعنًى، وهو المعروف عند النحويين بالحذف اقتصارًا، وجعل مما يبعث على ذلك قصد المبالغة، كقولك: فلان يُعطي ويَمنع، ويَصل ويَقطع؛ فإن حذف المفعول في هذا وأمثاله مبالغة تُشعِر بكمال الاقتدار، وتحكيم الاختيار[٤]. وهنا تجدر الإشارة إلى ما في استعمال مصطلح الحذف من تجوُّز؛ ففي مثل هذا الكلام يتوجه غرض المتكلم نحو الاقتصار على ركني الإسناد: الفعل والفاعل، بما فيهما من إطلاق ورحابة، وإن كان الفعل

(١) ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م، ص٢٥٣. وانظر: الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٣، ص١٥٩.

(٢) صدر بيت من البسيط، بغير نسبة في كتب النحو.

(٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب، ج٤، ص٢٠٦١-٢٠٦٢.

(٤) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج٢، ص١٦١.

متعديًا؛ لأن المتكلم آنذاك لا يريد تقييد الإسناد بمفعول معين، فلم يذكر للفعل المتعدي مفعولًا.

"وفرقٌ بين حذف الشيء وعدم ذكره؛ فإن الحاذف يقدِّر المتعلق فيتقيّد الفعل به؛ لأن المقدَّر في حكم المذكور، أما إذا لم يقصد المتكلم متعلقًا، بل قصد الإخبار بوقوع الفعل دون نظر إلى متعلق، فلا شك أنه لا يقدِّر شيئًا، وإذا لم يقدّر فلا حذف. ولهذا قال أصحاب علم المعاني: إنه إذا كان الغرض إثبات المعنى في نفسه للفاعل مطلقًا، أو نفيه عنه كذلك، ينزل المتعدي حينئذٍ منزلة اللازم؛ فلا يُذكر له مفعول، ولا يقدَّر أيضًا؛ لأن المقدَّر في حكم المذكور. والمصنِّف - رحمه الله تعالى - لا يخفى عنه ذلك، ولكنه تجوّز بالحذف عن عدم الذكر"(١).

وشواهد هذا الباب كثيرة متنوعة، منها قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [غافر: ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ﴾ [النجم: ٤٣، ٤٤، ٤٨]، حيث تتجلى بلاغة إطلاق الفعل رغم أنه معدًّى، وتتسع دلالة النص رغم أنه موجز مكثّف. ومنها كذلك قول النبي ﷺ: "إنَّ بلالًا يُنادي بِلَيْلٍ، فَكُلوا وَاشْرَبوا حَتَّى يُناديَ ابنُ أُمِّ مَكْتومٍ"، وقول النبي ﷺ عن رب العزة ﷻ - في حديث من يتقرَّب إلى الله بالنوافل حتى يحبه: "وَلَئِنْ سَأَلَني لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعاذَني لَأُعيذَنَّهُ"، فلا سقف لسؤال العبد واستعاذته، وباب إجابة حبيبه واسع مفتوح.

ومن ثم فإن "الفعل لا يعدَّى هناك؛ لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى"(٢). ولقد نتج عن قصد المبالغة - إلى جانب الاتساع الدلالي - تحول التركيب النحوي من أصل يقع فيه الفعل المتعدي على مفعوله إلى فرع ينزل فيه الفعل المتعدي منزلة اللازم، مع التأكيد على أنه لا يصنَّف لازمًا؛ لبقاء أثر الأصل وإن غلبت الفرعية. وهكذا شأن هذا النمط من قولنا: يُعطي ويَمنع، ويَصل ويَقطع، "مما استُعمل فيه الفعل المتعدي محذوفًا مفعوله حذفًا غير مقصود به مفعول مراد، كأنه قيل: يفعل العطاء والمنع والصلة والقطع، من غير قصد إلى مفعول مراد على نحو خصوص أو عموم. وهو أبلغ في

(١) ناظر الجيش: شرح التسهيل، ج٤، ص١٧٦٤-١٧٦٥. وانظر: الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م، ج٢، ص١٤٠.

(٢) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ١/ ١٥٥.

المدح من القصـــد إلى مفعول على طريقة خصـــوص أو عموم. وإذا قُصـــد هذا المعنى؛ لما فيه من المبالغة، ثم قَصد المتكلم به ذكر خصوصية متعلقة، أجراه مجرى الأفعال غير المتعدية، وجعل ذلك كأنه محل له(١).

وهذا ما فعله ذو الرمة في قوله(٢):

وَإِنْ تَعْتَـذِرْ بِـالْمَحْـلِ عَنْ ذي ضُـــروعِهـا إلى الضَّـــيْفِ يَجْرَحْ في عَراقيبِها نَصْـــلي

أي: إن جاءه ضـــيف فاعتذرت النوق بالجدب عن قلة اللبن، عقرها لضـــيفه بالنصـــل. وأصـــل الفعل (يجرح) بالتعدي: يجرحها، لكن الشاعر قصد المبالغة في وصف نفسه بالكرم وقرى الضيف، فأطلق الفعل دون تقييده بذكر مفعوله، وأراد تعيين موضـــع العقر فأنزل الفعل منزلة اللازم المضـــمَّن معناه، فأتى بحرف الجر على معنى: يوثِّرْ أو يَعِثْ في عراقيبها؛ للدلالة على تمكين الجرح فيها.

[١٠] المشبَّه بالمفعول به:

جعل ابن هشام "المشبَّه بالمفعول به" سادس المنصوبات، "وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد، وذلك في نحو قولك: (زيدٌ حَسَنٌ وجهَهُ) بنصب الوجه، والأصل: (زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ) بالرفع؛ فـ(زيدٌ) مبتدأ، و(حَسَنٌ) خبر، و(وجهُهُ) فاعل بـ(حَسَن)؛ لأن الصفة تعمل عمل الفعل، وأنت لو صرَّحت بالفعل فقلت: (حَسُنَ) بضم السين وفتح النون، لوجب رفع الوجه بالفاعلية، فكذلك حق الصفة أن يجب معها الرفع، ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة فحوَّلوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة، راجع إلى زيد؛ ليقتضي ذلك أن الحُسن قد عمَّه بجملته، فقيل: (زيدٌ حَسَنٌ)،

(١) ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمّار، عمّان، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، ج١، ص٢٥١.

(٢) البيت من الطويل، لذي الرُّمّة. انظر ديوان ذي الرُّمّة، اعتنى به وشرح غريبه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م، ص٢١٩.

أي: هو، ثم نُصب وجهه"[١]، لا على التمييز؛ لأنه معرفة بالإضافة للضمير، ولا على المفعولية الصريحة؛ لأن الصفة فرع من فعل لا يتعدى (حَسُنَ)، لذا تعيَّن ما قال من أنه مشبَّه بالمفعول به.

لقد تأثَّر التركيب النحوي بقصد المبالغة، فتحوَّل من أصلٍ (هو الرفع) إلى فرعٍ (هو النصب)، حيث كان الأصل (حَسَنٌ وجهُهُ) برفع الوجه؛ "لأنه فاعل في المعنى؛ إذ الحُسن في الحقيقة إنما هو للوجه، ولكنك أردت المبالغة، فحوَّلت الإسناد إلى ضمير زيد، فجعلت زيدًا نفسه حسنًا، وأخَّرت الوجه فضلةً، ونصبته على التشبيه بالمفعول به؛ لأن العامل وهو (حَسَنٌ) طالب له من حيث المعنى؛ لأنه معموله الأصلي، ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية والحالة هذه؛ لاستيفائه فاعله، وهو الضمير، فأشبه المفعول في قولك: (زيدٌ ضاربٌ عَمرًا)، لأن ضاربًا طالبٌ له، ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية، فنُصب لذلك"[٢].

وعلى هذا التحوُّل التركيبي القائم على المبالغة في المعنى وجَّه ابن مالك وابن هشام قراءة ابن أبي عبلة لقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣] بنصب القلب (فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ)، على التشبيه بالمفعول به، كما مر في (حَسَنٌ وجهَهُ)[٣]. ومثله أيضًا قول الراجز في وصف إبله[٤]:

كُومَ الذُّرَى وادِقَةً سُرَّاتِها

على أن (وادِقَةً) صفة مشبهة تفيد الثبوت والدوام، فرفعت ضمير الإبل المستتر فيها، ونصبت (سُرَّاتِها) كما نصب (حَسَنٌ) الوجهَ من قبل. "وذلك غير جائز على الإطلاق، وإنما يجوز حيث يقصدون

---

(١) ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م، ص٢٦٩.

(٢) السابق نفسه، ص٤٠٦-٤٠٧. وانظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج٤، ص١٠٩-١١٩. والسيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٥٠-٥٣.

(٣) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ج٦، ص١٨٥. وابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص٩٦.

(٤) رجز لعمر بن لجأ التيمي في ديوانه. والمعنى: هذه الإبل عظيمة السنام، تدنو سرّاتها إلى الأرض من سمنها. شعر عمر بن لجأ التيمي، تحقيق د. يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط٣، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، ص١٥٥.

المبالغة وتفخيم الأمر"[١]. ومثله في باب الحسن الوجه مع الإضافة لغير الضمير قول زهير[٢]:

أَهْـوَى لَـهـا أَسْــفَـعُ الْـخَـدَّيْـنِ، مُـطَّـرِقٌ رِيشَ الْقَوادِمِ، لَمْ تُنْصَــبْ لَـهُ الشَّــرَكُ

فنصب (رِيشَ الْقَوادِمِ) بالصفة المشبهة (مُطَّرِق)؛ للمبالغة وتفخيم وصفه لصقر أسود تعلوه حمرة، قد أهوى مُنقضًّا على قطاة بقوته وسرعة طيرانه؛ لأنه وحشي، لم يُصَدْ، ولم يُذَلَّل.

[١١] إعطاء المصادر حكم الأعيان:

صرَّح ابن الشجري في أماليه أن "من مذاهب العرب للمبالغة إعطاء الأعيان حكم المصادر، وإعطاء المصادر حكم الأعيان، فمن ذلك قولهم: (أَخْطَبُ ما يَكونُ الأَميرُ قائِمًا)، فـ(أَخْطَبُ) إنما هو للأمير، وقد أضافوه إلى (ما) المصدرية، ولفظة (أَفْعَل) التي وضعوها للمفاضلة مهما أُضيفت إليه صارت بعضه، ولمّا أضافوا (أَخْطَب) إلى (ما) وهى موصولة بـ(يكون) صار (أَخْطَبُ) كَونًا، فالتقدير: أَخْطَبُ كَونِ الأميرِ، فهذا وصف للمصدر بما يوصف به العين، والمعنى راجع إلى الأمير، فلذلك سدَّت الحال مسدَّ خبر هذا المبتدأ، إذ الحال لا تسدّ مسدّ خبر المبتدأ إلا إذا كان المبتدأ اسم حدث، كقولك: ضَرْبى زَيْدًا جالِسًا، ولا تسدّ الحال مسدّ خبر المبتدأ إذا كان اسم عين"[٣].

فلا يخفى أن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه في الأصل، كقولك: الياقوت أحسن الأحجار، فالياقوت بعض الأحجار، وهو منها. أما هنا فقد وقعت إضافة (أَخْطَب) إلى الكون توسُّعًا وتجوُّزًا؛ من أجل المبالغة في المعنى، وذاك على معهود العربية وسعتها، كما قال تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، وليس لليل أو النهار مكر، وقال تعالى: ﴿وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ [يونس: ٦٧]، والنهار لا يُبصِر، بل يُبصَر فيه، وكما يقال: نام ليلُك، وجنَّ جنونُه ...، والباب واسع معروف. فلمّا أضيف اسم التفضيل (أَخْطَبُ) إلى (ما يَكونُ) المؤول بمصدر- و(يَكونُ) هنا تامة مكتفية بمرفوعها – ساغ للحال

(١) السهيلي: نتائج الفكر في النحو، ص١٦٦.

(٢) البيت من البسيط، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه. انظر: شعر زهير بن أبي سلمى بشرح أبي العباس ثعلب، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد، دمشق، ط٣، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م، ص١٣٢.

(٣) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري، ج١، ص١٠٤. وانظر: ج٢، ص٢٩-٣١.

(قائِمًا) أن تسد مسد خبر المبتدأ.

وأجاز الأخفش[١] والمبرد[٢] وابن مالك[٣] الرفع (قائِمٌ) خبرًا للمبتدأ (أَخْطَبُ)، فازداد التركيب توسُّعًا آخر بمبالغة أخرى؛ لأن الخبر وصف في المعنى، و(قائِمٌ) مما يوصف به الأعيان. لذا علَّق ابن مالك على قول الأخفش بجواز الرفع (أَخْطَبُ ما يَكونُ الأَميرُ قائِمٌ): "يلزم من ذلك ارتكاب مجازين: أحدهما إضافة (أَخْطَب)، مع أنه من صفات الأعيان، إلى (ما يَكونُ)، وهو في تأويل الكَوْنِ. والثاني الإخبار بـ (قائِم)، مع أنه في الأصل من صفات الأعيان، عن (أَخْطَبُ ما يَكونُ)، مع أنه في المعنى كَوْنٌ؛ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، والحامل على ذلك قصد المبالغة، وقد فُتح بابها بأول الجملة، فعُضِّدت بآخرها مرفوعًا"[٤]. وزاد أبو حيان: "ولذلك امتنع رفع (قائِمًا) في قولك: (ضَرْبي زَيْدًا قائِمًا)؛ إذ لم يُفتتح أول الجملة بمجاز [المبالغة]"[٥].

---

(١) تواتر رأيه في كتب النحاة، كالمبرد وابن السراج والسيرافي وابن مالك وأبي حيان. انظر على سبيل المثال: أبا حيان: التذييل والتكميل، ج٣، ص٢٩٥.

(٢) انظر: المبرد: المقتضب، ج٣، ص٢٥٢. والسيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج٢، ص٢٩١. وأبا حيان: التذييل والتكميل، ج٣، ص٢٩٥.

(٣) ابن مالك: شرح التسهيل، ج١، ص٢٨٢. وأضاف أبو حيان إلى القائلين بالرفع أبا علي الفارسي، ولكن بالرجوع إلى كتابين له وجدته يقول في أحدهما بالنصب فقط، ويرفض في الآخر رأي الأخفش في الرفع. انظر: أبا علي الفارسي: الإيضاح، تحقيق ودراسة د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م، ص٨٩. والمسائل الحلبيات، تقديم وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، ص٢٠٣.

(٤) السابق نفسه، الصفحة نفسها.

(٥) أبو حيان: التذييل والتكميل، ج٣، ص٢٩٦. فإن قصدت الحقيقة، لا على المعنى الذي تقدَّم، وجعلت (قائِمًا) للضرب لا لزيد، بمعنى أن الضرب دائم ثابت لا يتغير، جاز الرفع حينئذ، فتقول: (ضَرْبي زَيْدًا قائِمٌ)، كما تقول: الأمرُ بيننا قائمٌ، والحربُ قائمةٌ على ساق، وهذا لا خلاف في جوازه. انظر: نفسه، ج٣، ص٢٩٨. وناظر الجيش: شرح التسهيل، ج٢، ص٨٩٨.

وقد حُكي عن بعض العرب قولهم: (أَخْطَبُ ما يَكونُ الأَميرُ يَومَ الجُمُعَة)، و(البداوةُ أطيبُ ما تكونُ شهرَي ربيع)، بنصب يوم الجمعة وشهرَي ربيع على الظرفية، وقولهم أيضًا: (أَخْطَبُ ما يَكونُ الأَميرُ يَومُ الجُمُعَة)، و(البداوةُ أطيبُ ما تكونُ شهرَا ربيع)، برفع يوم الجمعة وشهرَي ربيع على الخبرية. ومن المعلوم أنه قد يُخبَر عن المصادر بالظرف من الزمان، ثم يجوز في ظرف الزمان إذا كان معرفة نصبه ورفعه، وجواز الرفع على سعة الكلام، فكأنهم قالوا: أطيبُ أزمنةِ البداوةِ شهرَا ربيع، وأخطبُ أيامِ الأمير يومُ الجمعة(١).

أما قول الشاعر(٢):

الْحَرْبُ أَوَّلُ ما تَكونُ فُتَيَّةً تَسْعَى بِزينَتِها لِكُلِّ جَهولِ

فهذا البيت تُنشده العرب على أوجه كثيرة: برفع (أَوَّل) ونصب (فُتَيَّة)، وبالعكس بنصب (أَوَّل) ورفع (فُتَيَّة)، وبنصبهما معًا، وبرفعهما معًا. وبالتركيز على مقصود البحث دون إطالة أو تشتيت فإن الوجهين: الأول والأخير يدخلان في إطار ما عُرض آنفًا، فعلى الوجه الأول - برفع (أَوَّل) ونصب (فُتَيَّة) - تجعل (فُتَيَّةً) حالًا سدت مسد خبر المبتدأ، كما نصبت (قائِمًا) في قولك: (أَخْطَبُ ما يَكونُ الأَميرُ قائِمًا) من قبل. وعلى الوجه الأخير - برفعهما معًا - تكون (فُتَيَّةٌ) خبرًا للمبتدأ، وصحَّ الإخبار عن الكون بصفة ما هو كائن فيه، كما صحَّ وصف الليل بالنوم والمكر من قبل، فوُصف بصفة ما هو واقع فيه(٣).

ومن ذلك حديث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ: "أَقْرَبُ ما يَكونُ العَبْدُ مِن رَبِّهِ وَهوَ ساجِدٌ، فَأَكْثِروا

(١) انظر: سيبويه: الكتاب، ج١، ص٤٠٢-٤٠٣. والسيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٢٩٢.

(٢) البيت من الكامل، لعمرو بن معدي كرب في شعره، ويروى بالتصغير (فُتَيَّة)، وبالتكبير (فَتِيَّة). انظر: شعر عمرو بن معدي كرب الزُّبيدي، جمعه ونسّقه مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، ص١٥٤.

(٣) انظر: ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب، ٦٦٦-٦٦٨. وسيبويه: الكتاب، ج١، ص٤٠١-٤٠٢.

الدُّعاءَ"[١]. وحُمل عليه أيضًا حديث عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما: "كانَ رَسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ أَجْوَدَ النَّاسِ، وَكانَ أَجْوَدُ ما يَكونُ في رَمَضَانَ"[٢]؛ لأن "قوله: (وكان أجودُ ما يكون) هو برفع (أجود) هكذا في أكثر الروايات ...، وفي رواية الأصيلي (أجودَ) بالنصب ... . قال النووي: الرفع أشهر، والنصب جائز، وذكر أنه سأل ابن مالك عنه فخرَّج الرفع من ثلاثة أوجه والنصب من وجهين، وذكر ابن الحاجب في أماليه للرفع خمسة أوجه، توارد مع ابن مالك منها في وجهين، وزاد ثلاثة، ولم يعرِّج على النصب"[٣].

وذكر السيوطي أنه وقف على كلام ابن مالك في ذلك، وكان من وجوه الرفع عنده "أن يكون اسم (كان) مضافًا إلى (ما) المصدرية الموصولة بـ (يكون)، و(يكون) هنا تامة رافعة فاعل مستكنّ عائد على رسول الله ﷺ. و(في رمضان) خبر (كان)، والتقدير: وكانَ أجودُ كَونِ رسولِ اللهِ ﷺ في رمضان. وفي هذا إيجاز بليغ تستعمل العرب أمثاله كثيرًا عند قصد المبالغة، وذلك أن (أجود) أفعل التفضيل

(١) الحديث في صحيحَي مسلم والحاكم، وسنن النسائي وأبي داود. انظر على سبيل المثال: مسلم: صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ودار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ١٩٩١م، ج١، ص٣٥٠، حديث رقم (٤٨٢).

(٢) الحديث في صحيحَي البخاري ومسلم، وسنن النسائي، ومسند أحمد، وصحيح ابن حبان. انظر على سبيل المثال: البخاري: الجامع الصحيح، وهو "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، تشرّف بخدمته والعناية به محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ج١، ص٨، حديث رقم (٦)، ج٣، ص٢٦، حديث رقم (١٩٠٢)، ج٤، ص١١٣، حديث رقم (٣٢٢٠).

(٣) ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، وعليه تعليقات مهمة للشيخ البرّاك، اعتنى به أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م، ج١، ص٦٨-٦٩. ولم أجد قول النووي المذكور في شرحه على صحيح مسلم، إنما وجدته يقول: "أما قوله: (وكان أجود ما يكون) فرُوي برفع (أجود) ونصبه. والرفع أصح وأشهر". انظر: النووي: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج "صحيح مسلم بشرح النووي"، مؤسسة قرطبة، ط٢، ١٤١٤هـ ١٤٩٤م، ج١٥، ص٩٩. وانظر توجيه ابن الحاجب للرفع والنصب في أماليه، ج٢، ص٧٩٠-٧٩١. ولم أجد الحديث أو توجيهه في كتب ابن مالك التي وصلتنا، ومنها توضيحه لمشكلات الجامع الصحيح.

مضاف إلى الكَون، فهو إذن كَونٌ؛ لأن أفعل التفضيل لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه، ويلزم كونه يكون أكوانه ﷺ كلها متصفة بالجود، وأجودها كونه في رمضان، كما لزم ذلك في قول بعض العرب: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا. وهو من باب وصف المعاني بما يوصف به الأعيان، كقولهم: شِعرٌ شاعرٌ، وجهادٌ جاهدٌ، وموتٌ مائتٌ، وآيةٌ مبصرةٌ، وجودُك أجودُ من جودِه"(١).

[١٢] إعطاء الأعيان حكم المصادر:

وقف البحث فيما مضى على وجه من مذاهب العرب للمبالغة بإعطاء المصادر حكم الأعيان، والآن يأتي وجه آخر عكس سابقه بإعطاء الأعيان حكم المصادر، ومن أبرز مظاهره الوصف بالمصدر أو الإخبار به، كقولك: رَجُلٌ عَدْلٌ، أو: أنتَ عَدْلٌ. ولا يوصف بالمصدر إلا إذا أُريدت المبالغة؛ لكثرة وقوع الحدث من صاحبه؛ وذلك أن المصدر ليس في الأصل مما سبيله أن يوصف به، وإنما جرى في بعض المواضع وصفًا أو إخبارًا على قصد المبالغة، فإن لم تقصد المبالغة فلا مناص من التوسع بأحد أمرين: إما بتقدير حذف مضاف عند البصريين، كأنك تقول: رَجُلٌ ذو عَدْلٍ. أو بتأويل المصدر بمشتق عند الكوفيين، كأنك تقول: رَجُلٌ عادِلٌ. وإن قصدت المبالغة فالاتفاق على أنه لا تقدير ولا تأويل(٢)، وهذا أبلغ وأقوى.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [يوسف: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ [الجن: ١]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ﴾ [الملك: ٣٠]، ولا يخفى ما في سياقات

(١) السيوطي: عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، حقّقه وقدّم له د. سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٤٤١هـ ١٩٩٤م، ج١، ص٤٢١-٤٢٢.

(٢) انظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م، ج١، ص٣٦١-٣٦٢. وابن الشجري: أمالي ابن الشجري، ج١، ص١٠٥-١٠٦. وابن هشام: المسائل السفرية في النحو، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م، ص١٥. وأبا حيان: ارتشاف الضرب، ج٤، ص١٩١٩.

هذه الآيات من بلاغة التعبير وقوة المبالغة، مقارنةً بقولنا مثلًا: بدمٍ مكذوبٍ أو ذي كذبٍ ...؛ إذ بلغ المصـــدر فيها بتجريده مبلغًا من الدلالة لا يؤديه حَقَّ قدره تأويلٌ بمشـــتقٍ أو تقديرٌ لمحذوف، فحقَّ للتركيب أن يمتاز بنمط تتحقق فيه غلبة الفرع على الأصل.

ولمّا كان الحال وصفًا في معناه فإنه "ينبغي أن يُقال في المصدر الواقع حالًا ما قيل في الواقع نعتًا، من أنه إنْ وُجد قصـــد المبالغة فلا تقدير، ولا تأويل، بجعل المصـــدر نفس العين مبالغةً، فيكون (أتيته ركضًا) على بابه، جعل المتكلم نفسه ركضًا. وإن لم تُقصد المبالغة جاء القولان، وهما: إمّا التأويل أو الحذف"(١).

وإذا تدبرنا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَـــعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، نجد بلاغة العدول التركيبي بالمصـــدر المجرد، الذي ينطوي على اتســـاع وعدول دلالي من ناحية، ويناســـب الموقف الإعجازي للقصة ومقصدها من ناحية أخرى. فقد سأل نبي الله إبراهيم عليه السلام ربه جل جلاله أن يريه كيف يحيي الموتى، فأمره الله أن يأخذ أربعة من الطير فيذبحهن ويقطّعهن ويخلطهن، ثم يجعل على كل جبل منهن جزءًا. "ولمّا دعاهن فأتينه تنزَّلنَ منزلة العاقل الذي يوصف بالسعي، وكان إتيانهن مسرعات في المشي أبلغ في الآية ...، إذ أخبره أنهن يأتين على خلاف عادتهن من الطيران، فكان كذلك. وجعل سيرهن إليه سعيًا، إذ هو مشية المجد الراغب فيما يمشي إليه؛ لإظهار جدها في قصد إبراهيم، وإجابة دعوته"(٢).

ومن ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم يرويه عن ربه، "يَقولُ اللهُ تَعالَى: أَنا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدي بي ...، وَإِنْ أَتاني

(١) ناظر الجيش: شرح التسهيل، ج٥، ص٢٢٦٩. وقد مر في الحديث عن النعت تقدير حذف المضاف عند البصريين، والتأويل بمشـــتق عند الكوفيين. ومن الطريف أنه "قد خالف كل من الفريقين مذهبه في باب الحال، في: (أتيته ركضًا)، فقال البصريون أن ركضًا بمعنى راكضًا، والكوفيون أنه على تقدير مضاف. وقد يقال: إن كلًّا ذكر في كلٍّ من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده". الصبان: حاشية الصبان، ج٣، ٩٤. وفي الهمع – في باب الحال كذلك – التأويل بمشتق للبصريين، وتقدير المحذوف للكوفيين. انظر: السيوطي: همع الهوامع، ج٤، ص١٤-١٦.

(٢) أبو حيان: البحر المحيط، ج٦، ص٣٧٨-٣٧٩. وانظر: د. فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، دار الفكر، عمّان، ط١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م، ج٢، ص٢٨٧-٢٩٠، ج٣، ص١٤٢-١٤٣.

يَمْشي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً"[١]، وفي رواية بالمصدرين: "وَإذا أَتاني مَشْيًا أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً"[٢]، فازداد المعنى تجوُّزًا وقوة، وجاء التعبير بـــ(إذا) مناسبًا لذلك؛ لما فيها من سعة وتأكيد. ومن ذلك أيضًا حديث النبي ﷺ: "مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنا هَذا ما لَيْسَ فيهِ، فَهُوَ رَدٌّ"[٣]، فالتعبير بالمصدر هنا أبلغ من تأويله باسم المفعول (مردود)؛ إذ المراد أن ذلك الشخص صار هو الرَّدُّ نفسه بذاته وعينه؛ مبالغةً في إنكار بدعته وفساد ما أحدثه مما ليس من ديننا. والله أعلم.

ومن ذلك في الشعر قول لبيد في رثاء عمِّه[٤]:

كانَ غِياثَ الْمُرْمِلِ الْمُمْتاحِ

وَعِصْمَةً فِي الزَّمَنِ الْكَــلاحِ

فالغِياث مصدر (أَغاث)، والعصمة مصدر(عَصَمَ)، وقد ناسب إخبار الشاعر بالمصدر أو المعنى عن الذات قصد المبالغة في رثاء عمِّه، فجرى لذلك مجرى الأوصاف الغالبة، وكأنه أراد تجسيد المعنى، فعمُّه هو الغِياث نفسه لكل فقير، وهو الحصن ذاته من الجدب. وهذه مزية مغايرة الخبر للمبتدأ، فقد "يكون المغاير لفظًا ومعنًى مشعرًا بحال تلحق العين بالمعنى، والمعنى بالعين، فالأول كقولك: زيدٌ صومٌ، تريد بذلك المبالغة، كأنك جعلته نفس الصوم، ولا يُراد بذلك: ذو صوم؛ لأن ذلك الصوم

(١) الحديث في صحيحي البخاري ومسلم، وغيرهما. واللفظ للبخاري: الجامع الصحيح، ج٩، ص١٢١، حديث رقم (٧٤٠٥). وانظر: مسلم: صحيح مسلم، ج٤، ص٢٠٦١، حديث رقم (٢٦٧٥).

(٢) البخاري: الجامع الصحيح، ج٩، ص١٥٧، حديث رقم (٧٥٣٦). وابن حبان: صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م،ج٢، ص١٠٠، حديث رقم (٣٧٦).

(٣) الحديث في صحيحي البخاري ومسلم، وغيرهما. واللفظ للبخاري: الجامع الصحيح، ج٣، ص١٨٤، حديث رقم (٢٦٩٧). وانظر: مسلم: صحيح مسلم، ج٣، ص١٣٤٣، حديث رقم (١٧١٨).

(٤) من مشطور الرجز، للبيد بن ربيعة، والمعنى: كان مُعينًا للفقير الذي يطلب رزقًا، وملجأً في سنة الجدب. انظر: ديوان لبيد بن ربيعة، شرح الطوسي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. حنا نصر الحتّى، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ١٩٩٣م، ص٦٠-٦١.

يصدق على القليل والكثير، وهو صوم لا يصدق إلا على المدمن للصوم، وكذلك ما أشبهه"[١].

وتزداد الصورة جلاءً في قول زهير[٢]:

مَتَى يَشْتَجِرْ قَوْمٌ يَقُلْ سَرَواتُهُم: هُمُ بَيْنَنا، فَهُمْ رِضًا، وَهُمُ عَدْلُ

ففي قوله: (هم رِضًا، وهم عَدْلُ) أفرد في موضع الجمع، وإنما حسن ذلك؛ لأنهما مصدران، يقعان بلفظ الواحد، للمثنى والجمع، وللمذكر والمؤنث. "وجعلهم هم العدل وهم الرضا؛ مبالغةً في المدح، وتعظيمًا وتشبيهًا للمعنى بالعين، وهو أولى من حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، فيكون التقدير: فهم ذوو عدلٍ، وذوو رضًا، وقد قالوا: أبو حنيفة الفقه ..."[٣].

لقد أدَّى هذا النمط من المبالغة إلى لزوم الإفراد والتذكير، فتجد الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه، ومن ذلك اجتماع التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع في وصف أو إخبار واحد، نحو: رجلٌ عدلٌ ورضًا، وامرأةٌ عدلٌ ورضًا، ومثله ما فوق الواحد، نحو: الرجلان عدلٌ ورضًا، والقومُ عدلٌ ورضًا. وقد أتى ذلك من قِبل المصدرية؛ تمكينًا للمبالغة وتوكيدًا. "وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قِبل أنك لمّا وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك، فكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع، كما يجب للمصدر في أول أحواله، ألا ترى أنك إذا أنَّثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقة التي لا معنى للمبالغة فيها، نحو: قائمة ومنطلقة وضاربات ومكرمات، فكان ذلك يكون نقضًا للغرض أو كالنقض له"[٤].

وعلى هذا جاءت الصورة التي رسمتها الخنساء في رثاء أخيها صخر، كأنها وحشيَّة فقدتْ ولدها، إذا غفلتْ رعتْ، وإذا تذكَّرتْ لم يقرها قرار، فجسَّدت اضطرابها إقبالًا وإدبارًا من شدة ما بها من رعدة

---

(١) ابن مالك: شرح التسهيل، ج١، ص٣٠٥.

(٢) البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه. وسرواتهم: أشرافهم. انظر: شعر زهير بن أبي سلمى، ص٩٠.

(٣) أبو علي القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح، دراسة وتحقيق د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م، ج٢، ص٧٥٥-٧٥٦.

(٤) ابن جني: الخصائص، ج٢، ص٢٠٧. وانظر: ص٢٠٢.

وقلق على ولدها، قالت[١]:

تَـرْتَـعُ مـا رَتَـعَـتْ حَـتَّـى إِذا ادَّكَـرَتْ فَـإِنَّـمـا هِـيَ إِقْـبـالٌ وَإِدْبـارُ

"وذاك أنها لم تُرِد بالإقبال والإدبار غير معناهما، فتكون قد تجوَّزت في نفس الكلمة، وإنما تجوَّزت في أنْ جعلتها لكثرة ما تُقبل وتُدبر، ولغلبة ذاك عليها واتصاله منها، وأنه لم يكن لها حال غيرهما، كأنها قد تجسَّمت من الإقبال والإدبار ...، واعلم أن ليس بالوجه أن يعد هذا على الإطلاق معد ما حُذف منه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ...، وليس الأمر كذلك في بيت الخنساء؛ لأنَّا إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا: (فإنما هي ذات إقبال وإدبار)، أفسدنا الشعر على أنفسنا، وخرجنا إلى شيء مغسول، وإلى كلام عاميّ مرذول، وكان سبيلنا سبيل من يزعم مثلًا في بيت المتنبي[٢]:

بَـدَتْ قَـمَـرًا، وَمـالَـتْ خـوطَ بـانٍ وَفـاحَـتْ عَـنْـبَـرًا، وَرَنَـتْ غَـزالا

أنه في تقدير محذوف، وأن معناه الآن كالمعنى إذا قلت: (بدت مثل قمر، ومالت مثل خوط بان، وفاحت مثل عنبر، ورنت مثل غزال)، في أنَّا نخرج إلى الغَثاثة، وإلى شيء يعزل البلاغة عن سلطانها، ويخفض من شأنها، ويصدّ أوجهنا عن محاسنها، ويسدّ باب المعرفة بها وبلطائفها علينا. فالوجه أن يكون تقدير المضاف في هذا على معنى أنه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره، ولم يُقصد إلى الذي ذكرنا من المبالغة والاتساع"[٣].

ومن المصادر الموضوعة موضع الخبر في المبالغة قول العرب: ما أنت إلا سيرًا، وما أنت إلا سيرَ البريدِ، وما أنت إلا شربَ الإبلِ، حيث "يُقال هذا لِمَن يكثُر منه ذلك الفعلُ، ويواصله، فاستُغني بدلالة المصدر عن إظهاره، وليس ذلك ممّا يختصّ بالمخاطَب، بل تستعمله في الإخبار عن الغائب، كما تستعمله في المخاطب، فتقول: زيدٌ سَيْرًا سَيْرًا، إذا أخبرت عنه بمثل ذلك المعنى ...، وإن رفعت،

(١) البيت من البسيط، للخنساء في ديوانها. انظر: ديوان الخنساء، شرحه أبو العباس ثعلب، وحقّقه د. أنور أبو سويلم، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م، ص٣٨٣-٣٨٤.

(٢) البيت من الوافر، للمتنبي في ديوانه. انظر: ديوان المتنبي، ص٩٣٨.

(٣) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٣٠٠-٣٠٢.

وقلت: ما أنت إلا سَيْرٌ سَيْرٌ، على معنَى: ما أنت إلا صاحبُ سَيْرٍ، وحذفت الصاحب، وأقمت السير مقامه، لم يدلّ على كثرةٍ ومواصلةٍ كما دلّ النصبُ، إنما أخبرت أنه صاحب سير لا غير"(١).

وإذا كان هذا الوجه من الرفع يضيّق واسعًا في وجه النصب المبيَّن آنفًا، فلك أن تفوق سعة النصب بسعة أكبر وأبلغ بالرفع، على وجهٍ آخر منه ليس فيه تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وذاك على قصد المبالغة، بأن "تجعله نفسَ السير والشرب؛ لمّا كثُر ذلك منه؛ توسُّعًا ومَجازًا، كما يُقال: رجلٌ عَدْلٌ ورِضًى، إذا كثُر عدلُه والرضى عنه"(٢).

يقول أبو حيان: "يغني عن خبرِ اسمِ عينٍ باطراد: مصدرٌ يؤكده مكرَّرًا، نحو: زيدٌ سيرًا سيرًا، أو محصورًا: إنما أنت سيرًا. هكذا مثَّله ابن مالك، ومثَّله سيبويه بـ(ما وإلا) ...، ويجوز أن يُرفع المحصور، والمكرَّر، فتقول: ما أنت إلا شربُ الإبلِ، وزيدٌ سيرٌ سيرٌ. وإذا أخبرت بمصدر عن عين فمذهب سيبويه أن ذلك على سبيل المبالغة، جعلت المصدر عين الذات مبالغةً، ومذهب الكوفيين أنه محرَّف عن أصله، فـ(زيدٌ عدلٌ) معناه عادلٌ، ومذهب المبرد أنه على حذف مضاف"(٣)، أي: ذو عدلٍ.

وإلى جانب دور المبالغة في التحوُّل التركيبي والاتساع الدلالي، فإن لها دورًا تقعيديًّا يظهر في الحُكم النحوي الذي جاء على لسان أبي حيان: "وضْع المصدر موضع اسم الفاعل إذا لم يُرَدْ به المبالغة لا ينقاس"(٤). وفي هذا رد على من يقصرون الوصف بالمصدر على السماع، الذين يناقضون اعترافهم بكثرته في الكلام العربي الفصيح، وأنه أبلغ في أداء الغرض من المشتق. ومن ثم فالأحسن الأخذ بالرأي الصائب الذي يجعله قياسيًّا بشروطه، ولا خوف من اللبس المعنوي أو خفاء المراد؛ لأن القرائن والسياق يزيلان هذا كله. ولقد أخذ بهذا الرأي مؤتمر المجمع اللغوي الذي انعقد في القاهرة في

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل، ج١، ص٢٨٢.

(٢) السابق نفسه، الصفحة نفسها. بتصرّف نزير، بوضع (الشرب) موضع (القتل)؛ للمناسبة.

(٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب، ج٣، ص١١٣٥، ج٤، ص٢١٥٨. وانظر: سيبويه: الكتاب، ج١، ص٣٣٥-٣٣٦. والمبرد: المقتضب، ج٣، ص٢٢٩-٢٣١. وابن مالك: شرح التسهيل، ج١، ص٣٢٤..

(٤) أبو حيان: التذييل والتكميل، ج٩، ص٣٢.

فبراير ١٩٧١، وسجل قراره بين ما اتخذه من قرارات حاسمة محررة[١].

وفي باب أفعال المقاربة صـرَّح ابن الناظم أن: "المطرد كون الخبر فعلًا مضـارعًا مقرونًا بـــ (أنْ) المصدرية، أو مجردًا منها ...، فإن قلت: كيف جاز اقتران الخبر ها هنا بـــ (أنْ) المصدرية مع أنه يلزم منه الإخبار عن اسـم العين بالمصـدر؟ قلت: يجوز مثل ذلك على المبالغة، أو حذف المضـاف، كأنه قيل: عسـى أمر زيدٍ أن يقوم. والأولى: جعل (أنْ) بصـلتها مفعولًا به على إسـقاط الجار، والفعل قبلها تام"[٢].

فحمل كلامه في طياته إشـارة إلى اختلاف النحاة في نوع (أنْ) الداخلة في أخبار هذا الباب كله؛ إذ

---

(١) انظر: عباس حسـن: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، د.ت، ج١، ص٤٦١-٤٦٢. وقد علّق الشـاطبي على قول ابن مالك: "ونعتوا بمصـدرٍ كثيرًا" بأن "كلامه لم يتضـمن أنه قياس، بل فيه إشـعار بعدمه، نعم نبَّه على وجه السـماع فيه، فالضـمير في (نعتوا) للعرب. وأحال في ذلك على نظر الناظر المسـتقرئ لكلام العرب، فإنه محل نظر، فقد يُجعل قياسًا لكثرته، وقد يُجعل سماعًا لضعف قياسه. والمسألة مختلَف فيها، فظاهر النقل عن الجمهور أن ذلك سـماع يُقصر على محله. وقال ابن درسـتويه: ليس من المصـادر شـيء إلا ووضـعه موضـع الصـفات جائز مطرد، منقاس غير منكسـر . ... وللناظم أن يقول: إن السـماع هو المتبع، وهذا - وإن كثر- فلا يبلغ مبلغ أن يُقاس. والمسـألة محتملة، وهي نظيرة وقوع المصـدر حالًا، وقد قال هنالك: (ومصـدر منكر حالًا يقع بكثرة) البيت، فلم يتقيد لقياس كما فعل هنا، فإن المسـألة في النعت والخبر والحال واحدة، ولذلك يسـتدلون على أحدها بالآخر". الشـاطبي: المقاصـد الشـافية في شـرح الخلاصـة الكافية، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا وآخرين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م، ج٤، ص٦٤٣، ٦٤٥. وللصبان كذلك وقفة قال فيها: "ولي في المقام بحثٌ، وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصـدر نعتًا أو حالًا، إما على المبالغة، أو على المجاز بالحذف إن قُدّر المضـاف، أو على المجاز المرسـل الذي علاقته التعلّق إن أُوّل المصـدر باسـم الفاعل أو اسـم المفعول، وكل من الثلاثة مطرد كما صرّح به علماء المعاني". حاشية الصبان، ج٣، ص٩٤. وفي باب الحال أجاز المبرد القياس، "واختلف النقل عنه، فنقل عنه قوم أنه أجاز ذلك مطلقًا، ونقل عنه آخرون أنه أجازه فيما هو نوع الفعل، نحو: أتيته سُـرعةً". السـيوطي: همع الهوامع، ج٤، ص١٥. وانظر: المبرد: المقتضـب، ج٣، ص٢٣٤، ٢٦٨-٢٦٩، ج٤، ص٣١٢.

(٢) ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص١١١-١١٢.

يميل أكثرهم إلى أنها حرف نصب غير مصدري، يفيد تخليص المضارع للزمن المستقبل، ويرفضون أن تكون مصدرية؛ بحجة أنها لو كانت مصدرية لوجب أن تُسبك مع ما بعدها بمصدر مؤول يكون خبرًا للناسخ، فيترتب على ذلك الإخبار بالمعنى عن الذات، وهو ممنوع في الأصل غالبًا. وبعض النحاة لا يمنع ذلك، إما على سبيل المبالغة، وإما على تقدير مضاف قبل المصدر، أو قبل اسم الناسخ، وعلى هذا ففي قولنا: عسى محمودٌ أنْ يجودَ، يكون التقدير: عسى محمودٌ صاحبَ جودٍ، أو عسى حالُ محمودٍ جودًا. وعن الكوفيين تأويل يجعل المصدر المؤول بدل اشتمال من الاسم المرفوع، ويجعل (عسى) فعلًا تامًّا معناه (التوقُّع)، والمعنى: عسى محمودٌ جودُه، أي: يُتوقَّع محمودٌ جودُه. هذا كلام السابقين، والخير فيه عدُّ (أنْ) مصدرية ناصبة، ويُغتفَر الإخبار بالمعنى عن الذات؛ لقصد المبالغة، بعيدًا عن عناء تقدير البصريين، أو تكلُّف تأويل الكوفيين(١).

[١٣] علاقة الخبر بالمبتدأ نحوية بلاغية:

تتعدد أنماط الخبر المفرد من جهة علاقته بالمبتدأ لفظًا ومعنًى(٢)، ومنها "قسم أقيم مقام شيء هو المبتدأ في المعنى؛ مبالغةً في التشبيه"(٣)، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، بجعل زوجات النبي ﷺ أمهات للمؤمنين في التحريم والتعظيم، دون ولادة لهم أو إرضاع. ونحو قول السابقين المأثور: أبو يوسف أبو حنيفة، تشبيهًا لأبي يوسف الفقيه بشيخه أبي حنيفة، فأنزلوه منزلته لمّا بلغ الدرجة القصوى من فقه شيخه، فأُخبر عن التلميذ بأنه هو الشيخ عينه وذاته، ومن ثم فهذا القصد من إرادة المبالغة أكسب التركيب اتساعًا نحويًّا دلاليًّا.

وقد يتحد الخبر بالمبتدأ لفظًا، ويصحُّ لغرض مراد وفائدة منشودة، على نحو ما نجده في وجه راجح من وجوه قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ [الواقعة: ١٠]، فجُعل اللفظ الأول مبتدأً، والثاني خبرًا،

---

(١) انظر: عباس حسن: النحو الوافي، ج١، ص٦١٦.

(٢) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج١، ص٣٠٣-٣٠٦. وابن يعيش: شرح المفصل، ج١، ص٢٢٨.

(٣) الجزولي: المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق وشرح د. شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة د. حامد أحمد نيل، و د. فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، القاهرة، ١٩٨٨م، ص٩٤-٩٥.

صـــححه الزمخشـــري والرازي وغيرهما، "وقد جُعل (السَّـــابِقُونَ) تأكيدًا، و(أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ) خبرًا، وليس بذاك. ووقف بعضـهم على: (وَالسَّـابِقُونَ)، وابتدأ: (السَّـابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ). والصـواب أن يوقف على الثاني؛ لأنـه تمـام الجملـة، وهو في مقـابلـة: (مَـا أَصْـــحَـابُ الْمَيْمَنَةِ)، و(مَـا أَصْـــحَـابُ الْمَشْـأَمَةِ)"[١]. وصـرَّح ابن عطية أن هذا الرأي "مذهب سـيبويه"[٢]، ورجحه أبو حيان قائلًا: "ويرجح هذا القول أنه ذكر (أصحاب الميمنة) مُتعجِّبًا منهم في سعادتهم، و(أصحاب المشأمة) مُتعجِّبًا منهم في شـــقاوتهم، فناســـب أن يذكر (والســـابقون) مُثبِتًا حالهم مُعظِّمًا، وذلك بالإخبار أنهم نهايةٌ في العظمة والسعادة"[٣].

إن الفائدة في هذا التركيب بيان مبالغة ذات وجهين تعظيمًا وتفخيمًا: أولهما ظهور حال الســـابقين، فلا حاجة إلى الإخبار عن المبتدأ؛ لشـهرة أمره بما هو عليه من رفعة السـبق ومنتهى الفضـل، وثانيهما خفاء أمر السـابقين، ففي المبتدأ ما لا يحاط العلم به، ولا يُخبَر عنه إلا بنفسـه؛ لأن حالهم وما هم عليه فوق أن يحيط به علم البشـر، ومن ثم فهذا الإخبار أقصى ما يسـعه التعبير، فإذا أراد السـامع أن يتصـور صـفاتهم فعليه أن يتدبر حالهم، مع ما في اشـتقاق لقبهم من (السـبق) من الدلالة على بلوغهم أقصى ما يطلبه الطالبون[٤]. وعلى هذا المعنى يُحمَل قول أبي النجم العجلي[٥]:

أَنا أَبو النَّجْمِ وَشِعْري شِعْري

فهو علم مشـهور بالبلاغة بين الناس، وشـعره ما انتهى إليهم وذاع فيهم بفصـاحته وبراعته، فلمّا اتحد

(١) الزمخشري: الكشاف، ج٦، ص٢٣. وانظر: الرازي: تفسير الفخر الرازي، ج٢٩، ص١٤٦-١٤٧.

(٢) ابن عطية: المحرر الوجيز، ج٥، ص٢٤٠. ولم أجد الآية عند سيبويه.

(٣) أبو حيان: البحر المحيط، ج٢٤، ص١٢٠.

(٤) انظر: الرازي: تفسير الفخر الرازي، ج٢٩، ص١٤٦. والطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج٢٧، ص٢٨٧.

(٥) من مشـطور الرجز، للفضـل بن قدامة، المعروف بأبي النجم العجلي. انظر: ديوان أبي النجم العجلي "الفضـل بن قدامة"، جمعه وشـرحه وحقّقه د. محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشـق، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م، ص١٩٨.

المبتدأ والخبر دل الكلام على مبالغة تنشد الكمال ومنتهى العظمة والفخر، حتى قال الشاعر متعجبًا في المشطور التالي:

لِلَّهِ دَرِّي ما أَجَنَّ صَدْري!

ولا يقف دور المبالغة عند هذا الحد، بل إن مقام المبالغة قد ينفي شاهدًا نحويًّا. فعند تساوي المبتدأ والخبر في التعريف، كما في قولهم: أبو يوسف أبو حنيفة، يجيز النحاة – غير الكوفيين – تقديم الخبر على المبتدأ، فيقال: أبو حنيفة أبو يوسف؛ اعتمادًا على القرينة المعنوية التي تحدد اتجاه التشبيه الحقيقي بين طرفيه، وتقر تشبيه اللاحق بالسابق أو المتأخر بالمتقدم، فلا يخفى أن المراد تشبيه أبي يوسف بشيخه وسابقه أبي حنيفة المتقدم عليه، ولولا هذه القرينة لكان المتقدم من المعرفتين هو المبتدأ. وعلى هذا اتفق النحاة على شاهد نحوي لتقديم الخبر على المبتدأ في قول الشاعر[١]:

بَنونا بَنو أَبْنائِنا وَبَناتُنا بَنوهُنَّ أَبْناءُ الرِّجالِ الْأَباعِدِ

"فـ(بنونا) خبر مقدَّم، و(بنو أبنائنا) مبتدأ مؤخَّر؛ لأن مراد القائل الإعلام بأن بني أبنائهم كبنيهم، فالمؤخَّر مشبَّه، والمقدَّم مشبَّه به، لا يستقيم المعنى إلا بهذا التأويل. والأصل تقديم المشبَّه وتأخير المشبَّه به، كقولك: زيدٌ زهيرٌ شعرًا، وعمرٌو عنترةُ شجاعةً، وأبو يوسف أبو حنيفة فقهًا، وسهَّل في البيت العكسَ وضوحُ المعنى، والعلمُ بأن الأعلى لا يشبَّه بالأدنى عند قصد الحقيقة، فلو تقدَّم زهير على زيد، وعنترة على عمرو، وأبو حنيفة على أبي يوسف، لم يمتنع؛ لأن المعنى لا يُجهَل"[٢].

---

(١) البيت من الطويل، روى البغدادي عن الكرماني – على استحياء – نسبته إلى الفرزدق، ولم أجده في أكثر من طبعة لديوانه، ثم وجدته في نسخة جمعها الصاوي، وقال عند هذا البيت: "ومما جاء في كتب النحاة"!. انظر: ديوان الفرزدق، عُني بجمعه وطبعه والتعليق عليه: عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي والمكتبة التجارية الكبرى بمصر، ١٣٥٤هـ-١٩٣٦م، ج١، ص٢١٧. والعجيب أن هذا الشاهد شاع ذكره عند النحاة في باب الخبر، وعند الفقهاء في باب المواريث، وعند البلاغيين في باب التشبيه المقلوب، ولم يعزه أحد منهم إلى قائله!. انظر: البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، ج١، ص٤٤٤-٤٤٥.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل، ج١، ص٢٩٧.

وهنا وقف ابن هشـام أمام هذا الشـاهد موضِّـحًا أن "أصـله: بنو أبنائنا مثلُ بنينا، فقدّم وأخّر، وترك كلمة (مثل) للعلم بقصـد التشـبيه، وبأن المراد تشـبيه أبناء الأبناء بالأبناء لا العكس. وقد يُقال أن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير، وأنه جاء على عكس التشـبيه للمبالغة"(١)، "ويضـعف أن تقدِّر الأولَ مبتدأً بناءً على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة؛ لأن ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصـول، اللهم إلا أن يقتضـي المقام المبالغة"(٢)، "فلا شـاهد فيه حينئذ"(٣). هكذا يتجلى أن قصـد التشـبيه على الحقيقة يوجِّه الشـاهد على أنه من باب تقديم الخبر على المبتدأ جوازًا، وأن قصـد المبالغة بالتشـبيه المقلوب يُبطِل الشاهد ويخرجه من الباب، على أنْ يدعم سياق المقام تلك المبالغة، فيكون الأول مبتدأً، والثاني خبرًا.

[١٤] فروق في الخبر تعريفًا وتوكيدًا:

نجد نحوًا من ذلك في باب الخبر معرَّفًا بالألف واللام، نحو: زيدٌ هو الشـجاعُ. فإنك "تجد الألف واللام في الخبر على معنى الجنس، ثم ترى له في ذلك وجوهًا، أحدها: أن تقصـر جنس المعنى على المُخبَر عنه؛ لقصدك المبالغة، وذلك قولك: زيدٌ هو الجوادُ، وعمرٌو هو الشجاعُ، تريد أنه الكامل، إلا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود أو الشجاعة لم توجد إلا فيه، وذلك لأنك لم تعتد بما كان من غيره؛ لقصوره عن أن يبلغ الكمال. فهذا كالأول في امتناع العطف عليه للإشراك، فلو قلت: زيدٌ هو الجوادُ وعمرٌو، كان خلفًا من القول"(٤).

فالأصل أن يأتي الخبر نكرة؛ إذ "يلزم من كون المبتدأ معرفة في الأصل كون الخبر نكرة في الأصل؛ لأنه إذا كان معرفة مسـبوقًا بمعرفةٍ توهّم كونهما موصـوفًا وصـفة، فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك

---

(١) ابن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق وتعليق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، ص١٩٨.

(٢) ابن هشام: مغني اللبيب، ج٥، ص٣٦٤-٣٦٥.

(٣) خالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ج١، ص٥٥٠.

(٤) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص١٧٩-١٨٠.

التوهّم، فكان أصلًا. وأيضًا فإن نسبة الخبر من المبتدأ نسبة الفعل من فاعله، والفعل يلزمه التنكير، فاستحق الخبر لشبهه أن يكون راجحًا تنكيره على تعريفه"(١).

ثم تأتي إفادة المبالغة مسوِّغةً للخروج عن هذا الأصل الراجح بمجيء الخبر معرفة على نحو ما مر، فتُكسِب التركيب اتساعًا من ناحية، ومن ناحية أخرى تقيّده بحكم يمنع العطف على المبتدأ لإشراكه في الخبر؛ لأن ذلك نقض للغرض المراد. وإذا تدبرنا قوله تعالى: ﴿وَالْكافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، نجد من وجوه تأويله أنهم "هم الكاملون في الظلم، البالغون المبلغ العظيم فيه"(٢)؛ "لأن ظلمهم لمّا كان أشدّ الظلم جُعلوا كمن انحصر الظلم فيهم"(٣)، لذا تكرر عند الرازي أن لفظ الظالم المطلق في القرآن مخصوص بالكافر. ومن لطيف هذا الموضع ما يُروى "عن عطاء بن دينار، أنه قال: الحمد لله الذي قال: ﴿وَالْكافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، ولم يقل: (الظالمون هم الكافرون)(٤)".

كذلك سوَّغت المبالغة الجمع بين (إنَّ) و(اللام) للتأكيد. يقول ابن يعيش: "فإن قيل: فقد قرَّرتم أنهم لا يجمعون بين حرفين بمعنى واحد، فكيف جاز الجمع بينهما ههنا؟ وما الداعي إلى ذلك؟ قيل: إنما جمعوا بينهما مبالغة في إرادة التأكيد، وذلك أنّا إذا قلنا: (زيدٌ قائمٌ)، فقد أخبرنا بأنه قائمٌ لا غير، وإذا قلنا: (إنَّ زيدًا قائمٌ)، فقد أخبرنا عنه بالقيام مؤكَّدًا، كأنه في حكم المكرَّر، نحو: زيدٌ قائمٌ، زيدٌ قائمٌ. فإن أتيت باللام كان كالمكرَّر ثلاثًا، فحصلوا على ما أرادوا من المبالغة في التأكيد وإصلاح اللفظ بتأخيرها إلى الخبر"(٥): (إنَّ زيدًا لقائمٌ).

---

(١) ابن مالك: شرح التسهيل، ج١، ص٢٨٩-٢٩٠.

(٢) الرازي: تفسير الفخر الرازي، ج٦، ص٢٢٤. وانظر: ج٩، ص١٤٨، وج٢٦، ص١٣١، وج٢٧، ص١٨٣.

(٣) الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج٣، ص١٦.

(٤) الطبري: تفسير الطبري "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، ج٤، ص٥٢٦.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل، ج٤، ص٥٣٤. وانظر: ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص١٢٢.

[١٥] أبواب متفرقة تحت ظلال المبالغة:

ظهرت المبالغة في باب البدل، ففي توجيه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ [طه: ١٣١] تعددت وجوه النصب للزهرة عند النحاة ما بين سائغ ومتعسف، وكان من بين السائغ حملها على البدلية من الأزواج، سواء بتقدير مضاف، والمعنى: ما متعنا به ذوي زهرة الحياة الدنيا، أو دون تقدير، فهُم أنفسهم زهرتها، "ويكون بدل الكل من الكل على المبالغة، كأنه جعلهم الزهرة والزينة على الحقيقة"(١).

وفي باب التوكيد في نحو: جاءني أخواك كلاهما، أشار ابن يعيش إلى وجوب "أن تكون (كِلا) مضافة إلى معرفة ومثنى؛ لأنه لا يؤكَّد بها إلا ما هذه سبيله، وإن خرج عن سنن التأكيد بأن يكون مبتدأً، نحو: كلا أخويك جاءني، أو فاعلًا، نحو: جاءني كلا أخويك، فلن يخرج عن حكم التأكيد ومعناه. ومجاز ذلك على إقامة التأكيد مقام المؤكَّد، كما تقام الصفة مقام الموصوف، فإذا قال: جاءني كلا أخويك، فأصله: جاءني أخواك كلاهما، إلا أنك وضعت التأكيد موضع المؤكَّد مبالغةً، ثم أضفته إلى لفظ المؤكَّد للبيان"(٢).

وكذا في باب الإضافة "اعلم أنهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغةً في البيان؛ لأن الجمع بينهما آكد من إفراد أحدهما بالذكر، وفي ذلك دليل من جهة النحو أن الاسم عندهم غير المسمى، إذ لو كان إياه لما جاز إضافته إليه، وكان من إضافة الشيء إلى نفسه، فالاسم هو اللفظ المعلَّق على الحقيقة، عينًا كانت تلك الحقيقة أو معنًى؛ تمييزًا لها باللقب ممن يشاركها في النوع، والمسمى تلك الحقيقة، وهي ذات ذلك اللقب، أي: صاحبه. فمن ذلك قولهم: (لقيتُه ذاتَ مرَّةٍ)، والمراد الزمن المسمى بهذا الاسم الذي هو مرَّة. ومثله: (ذاتَ ليلةٍ)، و(مررتُ بهِ ذاتَ يومٍ)، و(دارُه ذاتَ الشمالِ)، و(سِرْنا ذا صباحٍ). كل هذا معناه وتقديره: دارُه شمالًا، وسِرْنا صباحًا، بالطريق التي ذكرناها، إلا أن في قولنا: (ذا

---

(١) ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب، ص٢٣١. وانظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ج٦، ص١٠٧. وأبا حيان: البحر المحيط، ج١٨، ص٦٨٨. والعكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٩٠٩.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل، ج٢، ص١٥٤.

صباحٍ) و(ذاتَ مرَّةٍ) تفخيمًا للأمر"[١].

ومن ذلك قول الأعشى يقص قصة زرقاء اليمامة عندما أنذرت قومها بقدوم جيش حسّان بن تُبَّع الحميري، غير أنهم لم يصدّقوها، فصبحهم الجيش، فاستباحهم، وخرب ديارهم. يقول[٢]:

قَالَتْ أَرَى رَجُلًا فِي كَفِّهِ كَتِفٌ ... أَوْ يَخْصَفُ النَّعْلَ لَهْفِي أَيَّةً صَنَعَا

فَكَذَّبُوهَا بِمَا قَالَتْ فَصَبَّحَهُمْ ... ذُو آلِ حَسَّانَ يُزْجِي الْمَوْتَ وَالشِّرَعَا

أراد: صبحهم الجيش الذي يقال له: "آل حسّان"؛ للمبالغة في تعظيمه وتفخيمه. ومنه قول الكميت[٣]:

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ ... نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءٌ وَأَلْبُبُ

أراد: "يا أصحاب هذا الاسم الذي هو آل النبي. ولو قال: يا آل النبي، لم يكن فيه ما في قوله: يا ذوي آل النبي، من المدح والتعظيم. وفائدة هذا الأسلوب ظاهرة؛ لأنه لما قال: يا ذوي آل النبي، فقد جعلهم أصحاب هذا الاسم، وهو آل النبي، ومَن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحًا معظمًا لا محالة ...، وربما لطف هذا المعنى على قوم، فحملوه على زيادة "ذي" و"ذات"، والصواب ما ذكرناه"[٤].

وأخيرًا، جعل ابن جني في خصائصه بابًا لغلبة الفروع على الأصول، قال فيه: "هذا فصل من فصول العربية طريف، تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الإعراب. ولا تكاد تجد شيئًا من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة"[٥].

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل، ج٢، ص١٧٠-١٧١. وانظر بابًا مفصلًا له عند ابن جني: الخصائص، ج٣، ص٢٤-٣٢.

(٢) البيتان من البسيط، للأعشى في ديوانه. انظر: ديوان الأعشى الكبير "ميمون بن قيس بن جندل"، تحقيق د. محمود إبراهيم محمد الرضواني، نشر وزارة الثقافة والفنون والتراث بقطر، الدوحة، ط١، ٢٠١٠م، ج١، ص٢٨٣.

(٣) البيت من الطويل، للكميت في هاشميّاته. انظر: ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ص٥١٨.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل، ج٢، ص١٧١.

(٥) ابن جني: الخصائص، ج١، ص٣٠٠.

وأنشد من معاني العرب في ذلك قول الطائي الصغير – يعني البحتري[١]:

في طَلْعَةِ الْبَدْرِ شَيْءٌ مِنْ مَلاحَتِها وَلِلْقَضيبِ نَصيبٌ مِنْ تَثَنِّيها

حيث جعل الأصل فرعًا والفرع أصلًا؛ لأن العادة والعرف في نحو هذا أن يشبَّه الوجه في حسنه بطلعة البدر، والقوام في استقامته وتثنِّيه بالغصن، فبدَّل الشاعر العادة والعرف في تشبيه مقلوب، على سبيل المبالغة؛ إذ شبَّه الحقيقة بالمجاز في المعنى بعد أن أفاد المجاز من الحقيقة ما أفاد.

"فهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل، ونظائره في هذه اللغة كثيرة. وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم، فشبَّهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل، ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك: (هذا الحسنُ الوجهِ)، أن يكون الجر في الوجه من موضعين: أحدهما الإضافة، والآخر تشبيهه بـ(الضارب الرجلِ)، الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهًا له بـ(الحسن الوجهِ)"[٢]، "لكن لمّا اطرد الجر في نحو (هذا الضارب الرجلِ)، و (الشاتم الغلامِ)، صار كأنه أصل في بابه، حتى دعا ذاك سيبويه إلى أن عاد فشبَّه (الحسن الوجهِ) بـ(الضارب الرجلِ) من الجهة التي إنما صحَّت للضارب الرجلِ تشبيهًا بالحسن الوجه. وهذا يدلك على تمكن الفروع عندهم، حتى إن أصولها التي أعطتها حكمًا من أحكامها قد حارت فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدَّته إليها، وجعلته عطيَّة منها لها"[٣].

"فإن قيل: وما الذي سوَّغ سيبويه هذا، وليس مما يرويه عن العرب روايةً، وإنما هو شيء رآه واعتقده لنفسه وعلَّل به؟ قيل يدل على صحة ما رآه من هذا وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه: من أن العرب إذا شبَّهت شيئًا بشيء مكَّنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما؛ ألا تراهم لمّا شبَّهوا

(١) البيت من البسيط، للبحتري في ديوانه، وشطره الأول هناك: (في حُمْرَةِ الْوَرْدِ شَكْلٌ مِنْ تَلَهُّبِها). انظر: ديوان البحتري، عُني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، القاهرة، ط٣، د.ت، ص٢٤١٠.

(٢) ابن جني: الخصائص، ج١، ص٣٠٣-٣٠٤.

(٣) السابق نفسه، ج١، ص٢٩٧-٢٩٨.

الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تمَّموا ذلك المعنى بينهما بأن شبَّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه"[١].

"ولمّا كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلِّين، ولمعانيهم وقصودهم آمِّين، جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله، وخلج أشطانه، وبعج أحضانه، وزمَّ شوارده، وأفاء فوارده، أن يرى فيه نحوًا مما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا، وأن يعتقد في هذا الموضع نحوًا مما اعتقدوا في أمثاله، لا سيّما والقياس إليه مُصغٍ، وله قابل، وعنه غير متثاقل ...، فهذا ونحوه يدلُّك على قوة تداخل هذه اللغة وتلامحها، واتصال أجزائها وتلاحقها، وتناسب أوضاعها"[٢].

(١) السابق نفسه، ج١، ص٣٠٤.

(٢) السابق نفسه، ج١، ص٣٠٨-٣٠٩، ٣١١-٣١٢.

الخاتمـة

اجتهد البحث في اقتفاء أثر المبالغة في التركيب النحوي ودلالته؛ لرصـد التحوُّلات التركيبة الدلالية الناجمة عن قصد هذه الظاهرة في استعمال اللغة. وفيما يلي يمكن عرض النتائج الموجزة لذلك.

١. كشـف البحث في موضـوعاته المتنوعة عن اهتمام النحاة القدامى بالمعاني والمقاصـد، كما كشـف عن تفاعل المبنى والمعنى في الأبواب النحوية، فأثّر كل منهما في الآخر، ثم إن المبالغة تضـفي على التركيب إيجازًا من جهة المبنى، واتساعًا من جهة المعنى.

٢. يطرد أن يكون باب المبالغة باللفظ أو التركيب باب اتسـاع وعدول وتجوُّز، يقع في فرع خارج عن أصل، أو متحوِّل عنه، ثم قد يبقى الأصل غالبًا، وقد يغلب الفرع على الأصل.

٣. يبدأ تأثير المبالغة في التركيب من تأثيرها في الحركة؛ فمن أجل قصـدها تُبدل حركة بأخرى، ويُترك لفظ إلى آخر، ويُنقل لفظ من معنًى إلى آخر، ومن حالة إلى أخرى، ويُصـرف تعبير من تركيب إلى آخر.

٤. الأصل في الفعل المتعدي أن يؤتَى بمفعوله معه، بيد أن التركيب النحوي قد يخرج عن أصله بقصد المبالغة، فلا يذكر المتكلم المفعول به، مقتصرًا على ركني الإسناد؛ لما في ذلك من إطلاق للمعنى. ومن ثم تؤثر المبالغة في التركيب النحوي، فتتحوَّل بنيته من أصـل إلى فرع، وتتسـع دلالته رغم أنه موجز مكثّف.

٥. يتنوع دور المبـالغة في بـاب التمييز، فيظهر أثرهـا في العـدول التركيبي بتقـديم الوصـف وتحوُّل الموصـوف إلى مفسِّـر مميِّز، ثم في إسـناد الفعل إلى الفاعل بعد أن كان مسـندًا إلى جزء منه أو من سببه، ثم في ترجيح الحكم بامتناع تقديم التمييز على عامله.

٦. تمتاز المبالغة في الوصـف بالمصـدر أو الإخبار به – والوصـف جامع للنعت والحال – بأنها تغني عن التأويل أو التقدير في التركيب، وهذا أولى وأبلغ في الدرس النحوي، على أن يكون مدعومًا بسياق يُظهر غرض المبالغة.

٧. يتشابه التعجب والتفضيل وزنًا وأصلًا وإفادةً للمبالغة؛ ولذلك حمل النحاة كلًّا منهما على نظيره في

بعض الأحكام، فمنعوا (أفعل) التفضيل أن يرفع الظاهر؛ حملًا على (أفعل) التعجب، وأجازوا تصغير (أفعل) التعجب على غير الأصل؛ حملًا على (أفعل) التفضيل. كذلك استغنى النظيران عن التوكيد بالمصدر، ورغم أن القياس يجيزه مع فعل التعجب، فإن العرب لم تستعمله في المسموع عنها.

٨. تفيد المبالغة في "أل" شمول الجنس مدحًا أو ذمًّا، سواء على وجه الحقيقة، فتشمل كل أفراد الجنس، أو على وجه المجاز، فتشمل كل خصائصه وسماته.

٩. لا يقتصر دور المبالغة على الاستعمال فحسب، بل قد يمتد إلى التحليل والتقعيد، فيوجَّه في إطارها شاهد نحوي، ويُبنى على أساسها حُكم بالمنع أو الجواز أو الترجيح. كذلك لا ينحصر دورها في النحو؛ إذ ظهر في الصرف والقافية، ولا يخفى حضورها في البلاغة والنقد والأدب.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن الأثير: البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة د. فتحي أحمد عليّ الدين، د. صالح حسين العايد، سلسلة من التراث الإسلامي، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمّار، عمّان، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
- ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٥م.
- ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- ابن السيد البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ابن السيد البطليوسي: رسائل في اللغة، قرأها وحقّقها وعلّق عليها د. وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- ابن الشجري: أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
- ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- ابن الوراق: علل النحو، تحقيق ودراسة د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠، ١٩٩٩م.
- ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١هـ ١٩٥٢م.

- ابن جني: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- ابن حبان: صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، وعليه تعليقات مهمة للشيخ البرّاك، اعتنى به أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
- ابن عدلان: الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه فوّاز الشعّار، إشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حقّقه وقدّم له: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.
- ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- ابن مالك: شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ودار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

- ابن منظور: لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، د.ت.
- ابن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق وتعليق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.
- ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- ابن هشام: المسائل السفرية في النحو، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.
- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
- ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- أبو البركات الأنباري: أسرار العربية، عُني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.
- أبو الحسن البصري: الحماسة البصرية، تحقيق وشرح ودراسة د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- أبو النجم العجلي: ديوان أبي النجم العجلي "الفضل بن قدامة"، جمعه وشرحه وحقّقه د. محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

- أبو تمام: الحماسة، تحقيق: د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، المجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- أبو حيان: البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.
- أبو حيان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، حققه د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.
- أبو داود: سنن أبي داود، حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه العلّامة المحدّث محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٢٤هـ.
- أبو علي الفارسي: الإيضاح، تحقيق ودراسة د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
- أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات، تقديم وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- أبو علي القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح، دراسة وتحقيق د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.
- أبو هلال العسكري: جمهرة الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

- الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك «المسمَّى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»، حقّقه وشرح شواهده محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط٢، ١٣٥٨هـ ١٩٣٩م.
- الأعشى: ديوان الأعشى الكبير "ميمون بن قيس بن جندل"، تحقيق د. محمود إبراهيم محمد الرضواني، نشر وزارة الثقافة والفنون والتراث بقطر، الدوحة، ط١، ٢٠١٠م.
- امرؤ القيس: ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٩٠م.
- الباخرزي: دمية القصر وعصرة أهل العصر، تحقيق ودراسة د. محمد ألتونجي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- البحتري: ديوان البحتري، عُني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، القاهرة، ط٣، د.ت.
- البخاري: الجامع الصحيح، وهو "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، تشرّف بخدمته والعناية به محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية، قرأه وقدّم له وعلّق عليه: خالد فهمي، تصدير: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- الجزولي: المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق وشرح د. شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة د. حامد أحمد نيل، و د. فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، القاهرة، ١٩٨٨م.
- الجوهري: الصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.

- الحريري: درة الغواص، ومعها شرحها وحواشيها وتكملتها، تحقيق وتعليق عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، دار الجيل، بيروت، ومكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- خالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، دراسة وتحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- الخنساء: ديوان الخنساء، شرحه أبو العباس ثعلب، وحقّقه د. أنور أبو سويلم، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.
- دريد بن الصمة: ديوان دريد بن الصمة، تحقيق د. عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م.
- ذو الرُّمّة: ديوان ذي الرُّمّة، اعتنى به وشرح غريبه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- الرازي: تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه أ.د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- الزمخشري: المفصل في علم العربية، دراسة وتحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

- زهير بن أبي سلمى: شعر زهير بن أبي سلمى بشرح أبي العباس ثعلب، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد، دمشق، ط٣، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م.
- سُحيم عبد بني الحسحاس: ديوان سُحيم "عبد بني الحسحاس"، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٩هـ ١٩٥٠م، ص٣١.
- السخاوي: المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، دراسة وتحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- السهيلي: نتائج الفكر في النحو، حقّقه وعلّق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- السيوطي: عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، حقّقه وقدّم له د. سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٤٤١هـ ١٩٩٤م.
- السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، د. ت.
- السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ساعدت جامعة الكويت على نشره، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا وآخرين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

- الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.
- الطبري: تفسير الطبري "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- طرفة بن العبد: ديوان طرفة بن العبد، شرحه وقدّم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
- عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، د.ت.
- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- العكبري: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م.
- العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- عمر بن لجأ التيمي: شعر عمر بن لجأ التيمي، تحقيق د. يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط٣، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- عمرو بن معدي كرب: شعر عمرو بن معدي كرب الزُّبيدي، جمعه ونسّقه مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- فاضل صالح السامرائي، دكتور: معاني النحو، دار الفكر، عمّان، ط١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- الفرزدق: ديوان الفرزدق، عُني بجمعه وطبعه والتعليق عليه: عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي والمكتبة التجارية الكبرى بمصر، ١٣٥٤هـ١٩٣٦م.

- الكميت: ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- لبيد بن ربيعة: ديوان لبيد بن ربيعة، شرح الطوسي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. حنا نصر الحتّى، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ١٩٩٣م.
- المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
- المتنبي: ديوان المتنبي، شرح: عبد الرحمن البرقوقي، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ط١، ٢٠١٤م.
- المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م.
- المرزوقي: شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، علّق عليه وكتب حواشيه: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- مسلم: صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ودار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ١٩٩١م.
- ناظر الجيش: شرح التسهيل «المسمَّى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، دراسة وتحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة والإسكندرية، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- النسائي: سنن النسائي، حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه: العلّامة المحدِّث محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.
- النووي: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج "صحيح مسلم بشرح النووي"، مؤسسة قرطبة، ط٢، ١٤١٤هـ ١٤٩٤م.

محتويات البحث

ملخص البحث: ٣٢٠١
مقدمــة ٣٢٠٣
الموضوعات الواقعة تحت ظلال المبالغة ٣٢٠٣
[١] تغيير الحركة للمبالغة ٣٢٠٣
[٢] زيادة الحرف للمبالغة ٣٢٠٧
[٣] اشتقاق الكلمة والعدول بها للمبالغة ٣٢١٠
[٤] إعمال صيغ المبالغة لمعناها ٣٢١٦
[٥] إفادة التعريف في مركَّب إضافي للمبالغة ٣٢١٦
[٦] التعجب والتفضيل مبالغة في المدح والذم ٣٢١٧
[٧] أل الجنسية في المدح والذم للمبالغة ٣٢١٩
[٨] التمييز والعدول التركيبي للمبالغة ٣٢٢١
[٩] عدم ذكر مفعول الفعل المتعدي ٣٢٢٤
[١٠] المشبَّه بالمفعول به ٣٢٢٦
[١١] إعطاء المصادر حكم الأعيان ٣٢٢٨
[١٢] إعطاء الأعيان حكم المصادر ٣٢٣٢
[١٣] علاقة الخبر بالمبتدأ نحوية بلاغية ٣٢٣٩
[١٤] فروق في الخبر تعريفًا وتوكيدًا ٣٢٤٢
[١٥] أبواب متفرقة تحت ظلال المبالغة ٣٢٤٤
الخاتمة ٣٢٤٨
المصادر والمراجع ٣٢٥٠
محتويات البحث ٣٢٥٩